



تفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء أبعاد البيقظة الاستراتيجية تصور مقتراح

د / مصطفى أحمد أمين*

د / نجاح رحومة أحمد*

المستخلص :

تقديم تصور مقتراح لتفعيل الحكومة الرقمية في ضوء أبعاد البيقظة الاستراتيجية للجامعات المصرية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وطبقت استبانة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس ودمنهور، وتوصلت للنتائج التالية :

تحقق أبعاد البيقظة الاستراتيجية بدرجة كبيرة على النحو التالي : الترتيب الأول بعد البيئي، ثم بعد التكنولوجي، يليه بعد التنظيمي، ثم بعد التنافسي وأخيراً بعد التجاري. مما يوضح أن اهتمام الجامعات المصرية يتركز حول الجانب البيئي والتكنولوجي بدرجة أكبر.

جاء معامل الارتباط بين درجات الحكومة الرقمية لأبعاد البيقظة الاستراتيجية طردية قوية بأعلى معامل ارتباط للبعد التنافسي. يليه البيئي. ثم التكنولوجي، وأقل قيمة ارتباط للبعد التجاري. وجميع المعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) .

كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لدرجة التخصص لأعضاء هيئة التدريس (العلمي والأدبي والتربيوي) في مجال البيقظة الاستراتيجية وبأبعادها التنافسي والتجاري والتكنولوجي والبيئي والتنظيمي والدرجة الكلية للاستبانة .

وأظهرت نتائج الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغير الدرجة العلمية (مدرس - أستاذ مساعد - أستاذ) في جميع مجالات البيقظة الاستراتيجية ماعدا المجال التكنولوجي فلا يوجد بين أعضاء هيئة التدريس بدرجاتهم المختلفة فروق دالة وقد يرجع ذلك إلى أن المجال التكنولوجي يعد متطلب أساسى لعضو هيئة التدريس

ووجدت نتائج المقارنات البعدية شيفية وفقاً لمتغير الدرجة العلمية بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ما يلي :

المدرسين والأساتذة المساعدين لصالح الأخير للمجال التنافسي ، والمجال التنظيمي .

المدرسين والأساتذة في ضوء بعد التجاري لصالح الأساتذة .

المدرسين والأساتذة المساعدين والأساتذة المساعدين لصالح الأساتذة المساعدين للمجال البيئي.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الرقمية للجامعات، البيقظة الاستراتيجية.

* أستاذ أصول التربية المساعد- كلية البنات - جامعة عين شمس.

** أستاذ أصول التربية المساعد- كلية التربية - جامعة دمنهور.

البريد الإلكتروني: nagah.rahma@women.asu.edu.eg

مقدمة:

شهد العالم العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية التي رافقت الثورة التكنولوجية الهائلة التي حولت عصر الثورة الصناعية إلى عصر التكنولوجيا الفائقة، والمعلومات المتداولة، والمعارف العلمية المتقدمة، والاستخدام الأمثل للموارد البشرية واستثمار قدرتها الذهنية والفكرية وتنميتهما تنموية متواصلة واعتبارها الأساس في تقدم المجتمعات. ويطلب هذا الوضع من الدول ضرورة إحداث بعض التغييرات في الأساليب والأنمط الإدارية السائدة في مؤسساتها بشكل عام والمؤسسات التربوية بشكل خاص بوصفها النواة الرئيسية لبناء الموارد البشرية وتأهيلها لمواكبة السياق المعرفي والحضاري المتقدم.

إضافة إلى أن وجود الاستبداد الإداري في المؤسسات على اختلاف أشكالها القانونية وأنشطتها سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية ، أدى إلى ظهور مفهوم الحكومة Governance لمواجهة ظواهر الفساد والاستبداد ، والذي انها معه عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية بسبب عدم وجود آلية منضبطة لمحاسبة رؤساء هذه المؤسسات وغياب الشفافية ، مما دفع المجتمع الدولي إلى التفكير في إرساء قواعد ونظم تتضمن الشفافية والعدالة والمساءلة والحماية من الفساد واستغلال السلطة إلى أن أصبحت الحكومة من أولويات اهتمامات المؤسسات على المستويين العملي والأكاديمي بهدف تحقيق الشفافية والعدالة ، وتعزيز المساءلة المحاسبية لإدارة المؤسسة ، وبالتالي تحقيق الحماية لمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة ، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للمؤسسة.(عبد الفتاح، ٢٠١٠، ص. ٨٩)

فضلاً عن ذلك فقد أصبح تطبيق مبادئ الحكومة اتجاهًا دوليًّا يعمل على الحد من الفساد الإداري ويساهم في تشجيع وترسيخ الشفافية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (نصبة، ٢٠١٥، ص. أ) ، وآلية للحد من الممارسات السلبية للإدارة ، وتحسين أداء الإدارة عبر استخدامها فـيتحقق كفاءة استخدام الموارد البشرية ، والجودة والتميز في الأداء الإداري ، فهي تمثل الأداة الفاعلة من أدوات الإصلاح الاقتصادي والإنساني ؛ حيث تعمل على تخلص المؤسسات من مظاهر الانحراف والخلل والفساد الإداري التي تعيق مسيرة تحقيق الأهداف المنشودة من خلال إشراك جميع الأطراف في المؤسسة في عملية اتخاذ القرار ، وتوفير المعلومات لجميع الأطراف المعنية بشفافية ووضوح وتحديد مسؤولية حقوق وواجبات جميع المسؤولين عن إدارة المؤسسة (عبد، ٢٠١٧، ص. ٥٠٨) ، فضلاً عن أن مبادئ تلك الحكومة يمكن تطبيقها والاستفادة منها في الجامعات.(علالي، ٢٠١٥، ص. ١)

ولذلك فقد بدأت معظم الدول وحكوماتها ومؤسساتها الحكومية بالانتقال إلى الفضاء الإلكتروني من أجل تقديم خدماتها على الإنترنـت وبمختلف وسائل التكنولوجيا الحديثة، وبشكل أسرع وبتكلفة أقل وبما يحقق مفاهيم العدالة والمساوة والشفافية والمشاركة وتطبيق القوانين والأنظمة، ومع تسارع الاتجاه نحو الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول إلى المنظمات الإلكترونية، أصبح الاتجاه نحو الأخذ بمفاهيم الحكومة الإلكترونية أحد المداخل الأساسية لتطوير الإدارة الحكومية، ويعرف هذا الاتجاه باسم الحكومة الإلكترونية E - أو الحكومة الإلكترونية Government - E (الدهشان، ٢٠٢٠، ص. ٢٤)، ثم انتقل مفهوم الحكومة الإلكترونية إلى الجامعات وارتبط بالقدرة على ضبط سلطة المراكز والأقسام المختلفة التي تشكل جزءاً من الجامعة، واعتمد هذا النوع من الممارسات على وضع نظام مناسب للسلطات المؤسسية، وقد تم دمج هذا في نموذج واحد يسمى بالحكومة الرقمية Digital

تصور مقترن

(Governance(Suri and Kaur, 2013, p. 3) ، والتي بدورها ساهمت في تطوير قدرة الجامعات على دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لا غنى عنها في تعزيز الشفافية والمساءلة والبساطة والثبات (Cheri and Abdullahi, 2018, p. 33).

فقد أثبتت الدراسات الحديثة التي أجريت على مستوى المؤسسات التعليمية في بعض الدول عن نجاح وتفوق المؤسسات التي اعتمدت على الحكومة الجامعية كأسلوب إداري في العمل، وأن المسؤول الأول عن هذه النجاحات هو العنصر البشري الذي يعد أهم مورد في العملية كلها. (علالي، ٢٠١٥، ص. ب)، وأن غياب الحكومة يعد أحد أهم الأسباب التي تحول دون ارتقاء غالبية الجامعات في سلم التصنيفات الدولية ، من حيث إنها القاعدة التي تبني عليها القيمة الأكademie والبحثية التنافسية لأي جامعة، وهي المحرك لعناصر التميز والإبداع والابتكار وتعزيز قدرتها التنافسية. (الدهشان، ٢٠٢٠، ص. ٢٣)

فالحكومة الرقمية تعمل على تحسين جودة نظام التعليم الجامعي، وتحقيق الشفافية بين الجامعات والكليات والطلاب. وتقديم مفاهيم جديدة للإدارة، سواء من حيث الاحتياجات والمسؤوليات. يمكن حل العديد من مشكلات نظام التعليم الجامعي من خلال الحكومة الإلكترونية. (Shrivastava; Raizada and Saxena, 2014, pp. 61 -62)

ونظراً للتغير والتطور السريع الذي تشهده الجامعات في بيئه الأعمال والذي فرض عليها منطقاً جديداً في المنافسة يعتمد على قاعدة البقاء للأقوى ويرتبط بالقدرة على اكتساب المعلومة وإننتاجها ، وتصميم نظاماً مفتوحاً للمعلومات يسمح لها لتكون الأولى في حصولها على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب ، ورصد وتتبع كل ما يحدث أو قد يحدث في بيئتها التي تعمل بها يتماشى ومتغيرات ومستجدات البيئة الخارجية سريعة التغيير والتعقيد ، وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوماً جديداً في هذا المجال يسمى باليقظة الاستراتيجية **Strategic vigilance** (فوجيل، ٢٠١٢، ص. ١)، والذي لاقى اهتماماً كبيراً في الآونة الأخيرة، لارتباطه الارتباط الوثيق بمراقبة البيئة المحيطة بالمؤسسة، وتحليل ما بها من أحداث، ومتغيرات، ومن ثم يعد بمثابة نظام رadar للمؤسسة يساعدها على ملاحظة محيطها الداخلي ، والخارجي، ومراقبته، مما يساعدها على فهم الأحداث بشكل استباقي، والتنبؤ بها، والاستعداد لها، وذلك من خلال عدة خطوات محددة ومدروسة؛ بداية من تحديد نوعية المعلومات المطلوبة وجمعها، والتحقق منها، ومعالجتها، وتحليلها، وتخزينها، ونشرها، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة عمليات التخطيط الاستراتيجي، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، واستغلال الفرص المتاحة، وتجنب المخاطر المحتملة بما يؤدي إلى ضمان بقاء المؤسسة، وتعزيز مكانتها على كافة المستويات. (عطية، ٢٠١٧، ص. ٧٩٩)

ولم يعد التخطيط الاستراتيجي كافياً للتنبؤ بالمستقبل ، فالامور لم تعد تحدث في علاقة خطية كما كانت في السابق . فالتطور السريع لเทคโนโลยيا المعلومات على سبيل المثال أدى إلى تداخل المصالح بين الدول والتأثير المتبادل فيما بينها ولم يعد أي مجتمع بمنأى عما يحدث في المجتمعات الأخرى . هذا الوضع العالمي المعقد يجعل من الصعب الاعتماد على الخطط الاستراتيجية والاعتقاد أنها كافية لمواجهة هذه المتغيرات ، فليس باستطاعة أي تنظيم في أي مجتمع أن يتحكم ويسطير بنسبة كبيرة على مجريات الأمور وأن يحقق أهدافها ، فكلما كانت الأهداف بعيدة المدى ، كان ذلك أدعى إلى أن تعرّض الخطة تغيرات كثيرة لم تكن في الحسبان (الزهيري، ٢٠١٨، ص١٩) ، وأصبحت اليقظة الاستراتيجية يعد أمراً

تصور مقترن

حيوياً باعتبار هذه الأخيرة قوة حقيقة لبقاء واستمرارية المؤسسات. ومدخلاً من مداخلاً لتغيير في المؤسسة. (محاط، ٢٠١٤، ص. ١)

ولذا أصبحمن الضروري تطبيق ما يسمى باليقظة الاستراتيجية في الجامعات، وهو أن تقوم الجامعات بشكل مستمر بمراقبة التغيرات والمبادرة بإجراء ما يلزم للإعداد وربما استباق الأحداث للتقليل من آثارها، أو استحداث أسلوب أو خدمة أو منتج جديد يغير نمط الاستهلاك وأسلوب الحياة، وهذا يتطلب التحرك من المراجعة والتعديل في الاستراتيجية إلى التنفيذ كعملية مستمرة، هذه المراجعة بالنظر إلى المتغيرات في البيئة تقتضي بالضرورة تطبيق المشاركة واللامركزية في صنع القرار على أساس من الثقة والشفافية التي تقود في نهاية المطاف إلى استجلاب الأفكار الإبداعية والحلول المبتكرة من جميع منسوبى المنظمة وتقاسم المعلومات وإطلاق طاقاتهم الإبداعية وتطبيق ذلك يتطلب نهجاً إدارياً مبنياً على التيسير والتهيئة وليس التحكم والرقابة. (الزهيري، ٢٠١٨، ص. ٢٠ - ٢١)

وبناءً على ذلك يمكن القول بأن تطبيق الحكومة الرقمية القائمة على اليقظة الاستراتيجية تعمل على زيادة فعالية التخطيط للجامعات، وزيادة مهارة الاتصال العالمية، وتحسين التعاون والوصول إلى المعلومات المتاحة في جميع أنحاء العالم، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال أن تكون الجامعة يقظة باستمرار وتتبع كل ما يحدث في محیطها ومواكبة تطوراته وتحقيق أهدافها والمتمثلة في البقاء والنمو والاستمرارية عن طريق إدخال تكنولوجيا المعلومات في الجامعات كضمان للحفاظ على المعايير. وبناء قاعدة بيانات قوية والقدرة على تحليل المعلومات، وسن تشريعات وتعديلات حديثة للحفاظ على المعايير في العملية التعليمية والتحسينات في المجال ذي الصلة. (Shrivastava; Raizada and Saxena, 2014, pp. 61 - 62)

مشكلة الدراسة

على الرغم من أهمية الحكومة وخاصية الحكومة الرقمية للجامعات في تحسين أدائها وضمان جودة مخرجاتها والمساهمة الإيجابية في بناء المجتمع، والتركيز على مفاهيم العدالة والمساواة والشفافية والمشاركة وتطبيق القوانين والأنظمة، وما يشهده العصر الحالي من تطور كبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضرورة أن تكون الجامعات في حالة يقظة دائمة، فقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود بعض المشكلات ترتبط بتطبيق الحكومة الرقمية بالجامعات، منها:

- الفجوة بين الرؤية والواقع الملموس، وغياب الشفافية والمساءلة في مراقبة ميزانية هذه الجامعات وأوجه إنفاقها ، وعدم السماح بإعادة توجيهها بما يخدم مصالح الجامعة ومجتمعها المحلي. (عطوة، وعلي، ٢٠١٢، ص. ٤٥١).

- النقص في المؤسسات القادر على نقل المعرفة واستيعابها ونشرها وليس نقص المعلومات و خاصة المعلومات العلمية والتكنولوجية. (خورشيد، ويوسف، ٢٠٠٩، ص. ٦١)

- الارتكاك في اتخاذ القرار، وإضاعة الوقت في الجدل والنقاش، واختلاف الآراء في كل قضية معروضة للبحث، والسبب في ذلك هو الاحتكام إلى أسس غير واضحة في تسيير العملية

تصور مقترن

الأكاديمية، وفي غياب النظرة الشمولية لجميع أطراف العلاقة المشتركة بدءاً من أصحاب المصالح، سواء أكانوا الممولين الحكوميين أو المستثمرين، وانتهاءً بالطلبة. كل ذلك على حساب الميزة التنافسية في جودة المخرجات المادية والمعنوية والسمعة العلمية والأكاديمية. (الدهشان، وجاد الله، ٢٠٢٠، ص. ٢١٢٥)

- ما كشفت عنه أزمةجائحة كورونا من أهمية دور الحكومة الإلكترونية في تقديم خدمات أساسية للمواطنين مثل متابعة التعليم عن بعد والاستشارات الطبية وتوفير البيانات عن الجائحة وتبادلها بين الدول، فضلاً عن أساليب تقنية مبتكرة لإدارة الأزمة وحسن التعامل معها، ولا يزال تطوير الحكومة الرقمية بحاجة إلى دعم حكومي على مختلف المستويات. (الدهشان، ٢٠٢٠، ص. ٢٦ - ٢٧)

وانطلاقاً من أن الجامعات تعمل في بيئة متغيرة ومعقدة لا تنفصل عن البيئة العالمية، ومع زيادة الوعي بمزايا الحكومة الرقمية، هذا أدى بدوره إلى ضرورة التخلي عن طرق العمل التقليدية والبحث عن طرق أخرى جديدة تضمن بناء جسور الثقة بين الجامعة وأصحاب المصالح(الدهشان، وجاد الله، ٢٠٢٠، ص. ٢١٣٤)، وبما أن نظام اليقظة الاستراتيجية بالجامعات يدعم نظام القرارات بها ويكسبها ميزة تنافسية عن طريق مراقبة المعلومات الاستراتيجية المفيدة من أجل التوقع والتحكم بها بطريقة ذكية قبل وصولها للمنافسين ما يمكنها أن تكون رائدة في مجال نشاطها (خلفاوي، ٢٠١٧، ص. ٣٠٠).

ولما كانت الجامعات في مصر تعمل في بيئة متغيرة ومعقدة لا تنفصل عن البيئة العالمية من حيث التغير والتعقيد من حيث الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلا شك أن كثير من قراراتها سوف تتأثر بهذه الأوضاع لاسيما قراراتها الاستراتيجية، مما يتطلب من الجامعات أن تكون يقظة للبيانات بما يضمن اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة وبما يضمن لها مكانة متميزة بين الجامعات المنافسة.

ومع ما أوصت به دراسة Cheri, and Abdullahi (2018, p. 33) بأن تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجامعات يؤدي إلى تحول كبير في إدارة الجامعة وأمر ضروري للغاية في تحقيق الشفافية والمساءلة والبساطة والدقة والحد من الفساد. وما أوصت به دراسة الأكليبي (٢٠١٩، ص. ٣٠) بضرورة أن تقوم الجامعة بإنشاء إدارة تحت مسمى الاستشعار البيئي لدراسة احتياجات وطلعات المستفيدين من جمهور داخلي وجمهور محلي، وأصحاب الأعمال للمساهمة في تحدي الفجوة بين الخدمات التي تقدمها واحتياجات المستفيدين. وما نادت به دراسة Suri, and Kaur (2013, p. 4) أن الحكومة الرقمية سوف تنجح فقط في البيئة التي يكون فيها الإطار العام مناسباً لدعم وتطوير المبادرات الإلكترونية، مع وجود البنية التحتية التقنية الضرورية وجاهزية الشبكة، وما أوصت به دراسة الحدابي، والعزيزي (٢٠١٩، ص. ٦٠) من أنه يجب أن تسعى الجامعات الحكومية لتطبيق مبادئ الحكومة بما يضمن زيادة كفاءتها وفعاليتها وقررتها التنافسية وجودة الخدمات المقدمة فيها، وما توصلت له نتائج دراسة الأكليبي. (٢٠١٩، ص. ٢) من وجود تأثير إيجابي لليقظة الاستراتيجية على حوكمة الجامعات، وما أشارت إليه دراسة الدهشان (٢٠٢٠، ص. ٢٢)، فإن تطبيق الحكومة الرقمية في الجامعات سوف يؤدي إلى تأثير العلاقة بين الجامعة ومجالسها، وأصحاب المصالح، والعاملين فيها من أكاديميين وإداريين، وطلبة، وذلك على أساس واضحة تحدد المسؤوليات، وتضع حدًا للسلبيات، ومنها الفساد واللامبالاة

تصور مقترح

والترهل والهدر، نتيجة النظام الرقابي الذي يعبر عن مفهوم المسائلة، باعتبارها الذراع الثالث للحكومة إلى جانب التشاركية والشفافية.

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن الوصول بالجامعات والارتقاء بها ، يتطلب ضرورة تفعيل الحكومة الرقمية ، ووضع قواعد ومبادئ متفق عليها في ضوء أبعاد اليقظة الاستراتيجية ، وتسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ١- ما الأسس النظرية للحكومة الرقمية ؟
- ٢- ماهية اليقظة الاستراتيجية في الجامعات؟
- ٣ - ما واقع الحكومة الرقمية في ضوء أبعاد اليقظة الاستراتيجية للجامعات المصرية؟
- ٤- ما التصور المقترن لتفعيل الحكومة الرقمية بالجامعات المصرية في ضوء أبعاد اليقظة الاستراتيجية؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- تحديد مفهوم الحكومة الرقمية وخصائصها، وأهدافها، والمبررات التي تدعو إلى تطبيق الحكومة الرقمية في الجامعات، و مجالاتها، و مرافقها، و متطلبات تطبيقها بالجامعات .
- تسلیط الضوء على مفهوم اليقظة الاستراتيجية ، وخصائصها، وأنظمتها، وآليات تنفيذها في اتخاذ القرارات، وأبعادها، و مرافقها في الجامعات، وطبيعة العلاقة بين الحكومة الرقمية واليقظة الاستراتيجية.
- التعرف على واقع الحكومة الرقمية بالجامعات المصرية في ضوء أبعاد اليقظة الاستراتيجية.
- صياغة تصور مقترن لتفعيل الحكومة الرقمية بالجامعات المصرية في ضوء أبعاد اليقظة الاستراتيجية.

أهمية الدراسة

تنقسم أهمية الدراسة إلى:

- أهمية نظرية، تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، إذ يعد تطبيق الحكومة الرقمية من أدوات نجاح الجامعات، وأثرها في تميز الأداء الجامعي، وتوفير المعلومات المتعلقة بالبيئة التنافسية بوصفها مورداً اقتصادياً رئيساً للجامعات.. وتزويد المكتبة التربوية بوحدة من الدراسات التي تناولت مفهوم اليقظة الاستراتيجية والحكومة الرقمية بوصفهما من المفاهيم الحديثة،
- أهمية عملية ، حيث تقييد القائمين على الجامعات بتعريفهم بالحكومة الرقمية وآليات تطبيقها في ضوء أبعاد اليقظة الاستراتيجية ، وأهمية اليقظة الاستراتيجية كمورد أساسى تبني عليها الجامعات الناجحة

تصور مقترح

مستقبلها، وتحليل المعلومات من أجل اتخاذ القرارات المناسبة ، وأن اليقظة الاستراتيجية وسيلة كشف للجامعات عن محیطها والبحث عن الوسائل لتدعم مصادر معلوماتها وتدعيم قدرتها.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة الحالية على :

- الحدود الموضوعية : أبعاد اليقظة الاستراتيجية (التنافسية – التجارية – التكنولوجية – البيئية – التنظيمية) ودورها في تفعيل الحكومة الرقمية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.
- الحدود المكانية : تم التطبيق في جامعتى ؛ عين شمس (كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ، وكلية التربية) ، ودمنهور (كلية التربية) ، وذلك لأنهما محل عمل الباحثين .
- الحدود البشرية : اقتصرت الدراسة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعتين بأقسامها المختلفة (التربوى – العلمي – والأدبى) .
- الحدود الزمنية : خلال شهر إبريل ومايو ٢٠٢١ .
- منهج الدراسة وأداتها :**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يهتم بوصف ما هو كائن وتفسيره، وتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الواقع، كما يهتم بتحديد الممارسات الشائعة و السائدة و التعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات وطرائقها في النمو والتطور (عبد الحميد، وكاظم، ٢٠٠٩ ، ص. ١٣٤)، مما ساعد في الحصول على المعلومات والحقائق والبيانات عن الظاهرة محل الدراسة ،

وقد اعتمدت الدراسة على استبانة وعرضها على بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية ، والبنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس، وكلية التربية جامعة دمنهور.

مصطلحات الدراسة

تمثلت مصطلحات الدراسة في التعريف الاجرائي لكلاً من:

- ١ - **الحكومة الرقمية للجامعات**، قدرة الجامعات على تهيئة وتقديم المعلومات والخدمات بصيغة رقمية إلكترونية في أي وقت وأي مكان وذلك لتسهيل خدمة المواطن بأسرع وقت وأقل كلفة وجهد مع ضمان سرية المعلومات وأمنها ووسيلة لتحقيق أهداف يسعى إليها الجميع والتي تتمثل بمجموعة المعايير والقواعد والقوانين للمنظمة للأداء والسلوك والممارسات التنفيذية في الجامعات لحفظ حقوق المواطنين بكل شفافية، وصولاً إلى جودة العلاقة بينهما بما يسهم في رفع كفاءتها وتحسين جودة أدائها.
- ٢ - **اليقظة الاستراتيجية**، ذلك السياق المعلوماتي الذي يمكن الجامعة من الإصلاح المسبق والإرادي إلى البيئة الخارجية للجامعات لاستثمار الفرص في وقتها، وتفادي التهديدات والتقليل من آثارها. وتتضمن هذه العملية ملاحظة وتحليل كل ما يحدث في بيئه الجامعات من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتفعيتها.

الدراسات السابقة

تعددت وتتنوعت الدراسات السابقة التي تناولت الحكومة الرقمية واليقظة الاستراتيجية ، وقد حظيت بالدراسة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي ، وفيما يلى عرض لبعضها ، والتي ترتبط بالدراسة الحالية وتقيم على تحقيق اهدافها ، حسب التسلسل الزمني من الأقدم الى الأحدث ، وتم تنسيقها الى ثلاثة محاور كالتالى :

المحور الأول: دراسات تناولت الحكومة بالجامعات

هدف دراسة Melitski; Carrizales; Manoharan; and Holzer (2011) من خلال البحث الوصفي ودراسة الحالة إلى وصف أفضل الممارسات التي تقوم بها الحكومة المحلية في مدينة براغ بجمهورية التشيك ، وتحديد عوامل النجاح الحاسمة والعوائق التي تحول دون نجاح وتنفيذ مبادرات للحكومة الرقمية، لاختيار أفضل الممارسات في براغ، ومناقشة تلك العوامل على مستوى الفرد وعلى المستويات التنظيمية والاستراتيجية، ثم تحديد الاستراتيجيات التي يمكن للمديرين اتخاذها لزيادة أداء الحكومة الإلكترونية، وأشارت نتائج الدراسة على المستوى الفردي (أن نجاح الحكومة الرقمية، يحتاج إلى أفراد متزمنين ومدربين تدريباً حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، بينما أشارت الدراسة على المستوى التنظيمي (أن يجب ألا تكون مشروعات التكنولوجيا معقدة وكافية بشكل مفرط لإجراء التخطيط من أجل ضمان التنفيذ السليم). إضافة إلى أن الحكومة الرقمية سوف تقلل من عدد العمليات ومن تكاليف المعاملات مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب كبيرة للقطاع العام.

بينما هدفت دراسة Mahundu (2015) من خلال تحليل البيانات وتحليل الوثائق والمقابلات تحديد إلى أي مدى وبأي طرق يؤثر تفزيذ نظام القبول المركزي Central Admission System (CAS) على تنظيم أعمال القبول وعلاقات العمل في مؤسسات التعليم الجامعي بتنزانيا، والتحديات الاجتماعية والتقنية التي تواجه تفزيذ CAS، وتحديد مزايا CAS في تحسين خدمات القبول وضمان الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق نظام CAS سوف يقلل من مقاومة التغيير من قبل بعض مؤسسات التعليم الجامعي، ويعمل على تحسين خدمات القبول وضمان الجودة بوصفه ابتكاراً تقنياً في مكان العمل، وزيادة مهارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

هدفت دراسة المفizer (٢٠١٨) إلى رصد واقع تطبيق الحكومة في الجامعات السعودية الحكومية، وتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيقها من وجهة نظر أعضاء مجالس الجامعات فيها، ولتحقيق هذا الهدف تم بناء استبيانة تضم خمسة أبعاد وهي السلطة والإدارة، والاستقلالية، والمساءلة، والشفافية، والمشاركة، وتم توزيعها على أعضاء مجالس خمسة من الجامعات السعودية الحكومية، وخلصت الدراسة إلى عديد من النتائج منها أن المركزية وضعف مستوى الاستقلالية المالية والإدارية، وتدني مستوى الحرية الأكademie من أبرز المعوقات التي تحول دون تطبيق الحكومة في الجامعات السعودية الحكومية.

في حين هدفت دراسة طيب (٢٠١٨) عن طريق المنهج الوصفي إلى تحليل الاطار المفاهيمي للحكومة الرشيدة بالجامعات، ورصد أهم معوقات تطبيق مفهوم الحكومة الرشيدة بالجامعات السعودية، وتحليل نماذج الحكومة الرشيدة في الجامعات العالمية ذات التصنيف العالمي، ثم التوصل إلى استراتيجية

تصور مقترح

لتطبيق مفهوم الحكومة الرشيدة بالجامعات السعودية بناءً على ما تم رصده من معوقات. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من بينها أن الحكومة الرشيدة هي إحدى أبرز الوسائل الهدافة لتحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع.

أما دراسة الهروط (٢٠١٨) فقد هدفت إلى الكشف عن أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجامعات الأردنية الخاصة على تميز الأداء الجامعي، حيث طبّقت الدراسة على سبع جامعات خاصة في مدينة عمان، تكون مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في الجامعات المبحوثة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات أهمها: أن مستوى الاتجاهات نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية بالجامعات كان مرتفعاً، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لجميع اتجاهات الحكومة الإلكترونية على تميز الأداء الجامعي.

وهدفت دراسة Cheri and Abdullahi (2018) وقد استخدمت الدراسة التحليل الوثائقي، إلى تحديد موقع الجامعات النيجيرية من تطوير المؤسسات العامة والخاصة، والفرص التي تحتاج إليها للاستفادة منها، والتحديات التي يجب التغلب عليها وآفاق الحكومة الإلكترونية نحو تطوير المؤسسات الجامعية في نيجيريا. ، وخلصت الدراسة إلى أن إضفاء الطابع المؤسسي على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر ضروري في تطوير أي جامعة نيجيرية ولو حوكمة إلكترونية فعالة، وأنه ما لم تتم معالجة مسألة كفاءة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن أن تكون بحد ذاتها حاجزاً أمام التقدم.

كما هدفت دراسة الدهشان، وجاد الله (٢٠٢٠) وباستخدام المنهج الوصفي إلى وضع تصور مقترح لمتطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية في جامعة أسيوط في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، من خلال الاعتماد على أهم أدواته وهو الاستبانة للتعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس ببعض كليات جامعة أسيوط حول واقع التطبيق والمعوقات التي تحول دون تطبيقها بصورة جيدة، وقد تضمن التصور المقترن بالإجراءات التنفيذية للتصور؛ أهداف الحكومة الإلكترونية والتشريعات السياسية والتشريعات القانونية للحكومة الإلكترونية والموارد البشرية القيادة الإدارية للحكومة الإلكترونية وتتضمن كل محور القائمين على التنفيذ وأدلة وشوادر لتحقيق المحور، وتم عرض معوقات تطبيق التصور المقترن والضمانات والآليات الواجب توافرها لنجاح التصور المقترن. وكان من بين أبرز نتائج الدراسة أن تطبيق الحكومة الإلكترونية بجامعة أسيوط جاء بدرجة متوسطة، من خلال متوسط استجابات أفراد العينة

المotor الثاني: دراسات تناولت اليقظة الاستراتيجية

هدفت دراسة العتيبي، والقطانى (٢٠١٥) التعرف على درجة ممارسة اليقظة الاستراتيجية داخل مؤسسات التعليم العالي، وعلى أثر اليقظة الاستراتيجية على الأداء المؤسسي بمؤسسات التعليم العالي، تم استخدام المنهج الوصفي، وتطبيق الاستبانة في جامعات (الطائف، وأم القرى، وجامعة الملك عبد العزيز). وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها، أن أفراد العينة يرون أن اليقظة الاستراتيجية تمارس بدرجة عالية في تلك المؤسسات وأن اليقظة الاستراتيجية لها أثر على الأداء المؤسسي بجميع معاييره بدرجة عالية.

تصور مقترن

أما دراسة خلفاوي (٢٠١٧) فقد هدفت إلى توضيح المقصود بنظام اليقظة الاستراتيجية، والميزة التنافسية، ثم تحديد مساهمة نظام اليقظة الاستراتيجية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسات. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، أن المعلومات تعد مورداً استراتيجياً أساساً لعمل اليقظة، وأن نظام اليقظة الاستراتيجية بالمؤسسة سوف يدعم نظام القرارات بها ويكتسبها ميزة تنافسية عن طريق مراقبة المعلومات الاستراتيجية المفيدة من أجل التوقع والتحكم بها بطريقة ذكية قبل وصولها للمنافسين ما يمكنها أن تكون رائدة في مجال نشاطها.

بينما هدفت دراسة حليمي، ودروازى (٢٠١٧) عن طريق المنهج الوصفي إلى تركيز الضوء على مفهوم اليقظة الاستراتيجية وعلاقته بالذكاء الصناعي، والمقصود بالميزة التنافسية ومحدداتها، ثم تحديد دور اليقظة الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية، وخلصت الدراسة إلى أن اليقظة الاستراتيجية تمثل مصدراً أساسياً لامتلاك ميزة تنافسية والتي بدورها تعتبر هدفاً استراتيجياً تطمح المؤسسة إلى تحقيقه، وأن اليقظة الاستراتيجية هي أداة المؤسسة لاستثمار مواردها ولا سيما المعلوماتية.

وهدفت دراسة محمود (٢٠١٧) عن طريق المنهج الوصفي إلى التعرف على واقع اليقظة الاستراتيجية وأنواعها في شركة الفارس العامة بوزارة الصناعة، ومعرفة تأثير اليقظة الاستراتيجية على نجاح المنظمة من وجهة نظر المبحوثين. وكان من بين نتائج الدراسة هو وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين اليقظة الاستراتيجية والنجاح التنظيمي (الكفاءة والفعالية)

أما دراسة عطية (٢٠١٧) فهافت باستخدامها المنهج الانثوجرافي، لتحديد درجة ممارسة قيادات جامعة الإسكندرية لأنشطة اليقظة الاستراتيجية إلى تحديد مفهوم اليقظة الاستراتيجية في الجامعات، والتعرف على أهم مكوناتها ومراحل تطبيقها في الجامعات، وتحديد درجة ممارسة قيادات جامعة الإسكندرية لأنشطة اليقظة الاستراتيجية من وجهة نظرهم، ثم وضع مجموعة من الآليات والمقترنات التي تسهم في تطوير الممارسات الإدارية لقيادات جامعة الإسكندرية في ضوء مفهوم اليقظة الاستراتيجية.

وهدفت دراسة الزهيري (٢٠١٨) إلى التعرف على ماهية اليقظة الاستراتيجية للمؤسسات التعليمية، وتحليل مدخل إدارة التميز في التعليم من منظور استراتيжи وألياتها لتحقيق ميزة تنافسية، وتحديد دور اليقظة الاستراتيجية في رفع مستوى التنافسية في المؤسسات التعليمية

المحور الثالث: دراسات ربطت بين حوكمة الجامعات واليقظة الاستراتيجية

هدفت دراسة الأكلبي (٢٠١٩) التعرف على واقع اليقظة الاستراتيجية، والتحقق من مستوى الحوكمة في جامعة الشقرا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وكذلك الوصول إلى نوع وطبيعة العلاقة بين اليقظة الاستراتيجية وحوكمة جامعة الشقرا وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وأخيراً استكشف تأثير اليقظة الاستراتيجية على حوكمة جامعة الشقرا وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لليقظة الاستراتيجية على حوكمة جامعة الشقرا وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠

التعليق الموجز على الدراسات السابقة

- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في رسم الإطار العام المتكامل الذي تتعلق منه الدراسة.
- تعد هذه الدراسة - في حدود علم الباحثين - أنها الأولى في الربط بين الحكومة الرقمية واليقظة الاستراتيجية، ما عدا دراسة الأكليبي (٢٠١٩) التي ربطت بين الحكومة واليقظة الاستراتيجية.
- إلا أن الدراسة الحالية اختلفت في مجال التطبيق وال فترة الزمنية ، وطبيعة العينة التي تم تناولها

الإطار النظري حيث تضمن الأسس النظرية للحكومة واليقظة الاستراتيجية المحاور التالية:

المحور الأول: الأسس النظرية للحكومة الرقمية

يعد مفهوم الحكومة مفهوماً حديثاً نسبياً ما زال في مرحلة النمو والتكون، إضافة إلى أن كثير من الكتاب والمفكرين يقدمون مفاهيم تتعلق من زاوية تحليلهم لهذا المفهوم ومكوناته ونظرتهم الفلسفية له، أما أبرز هذه المفاهيم هي:

أ- مفهوم الحكومة

لا تشير الحكومة إلى ما تفعله المؤسسات، وإنما إلى كيفية أدائها له، أي الأساليب والوسائل التي تحدد المؤسسة من خلالها توجهاتها وتنظم نفسها لتحقيق الغرض من وجودها. (منظمة التعاون والتنمية في البلدان الاقتصادية، ٢٠١٠، ص. ٦٨)

أما جقطة (٢٠١٧، ص. ٤) فتعرف الحكومة بأنها منظومة متكاملة من المعايير، المبادئ والإجراءات يهدف تبنيها إلى تحسين أداء المؤسسة من خلال تعزيز الشفافية، المساءلة، المحاسبة وموازنة المسؤوليات والمهام بين الأعوان الإداريين، مع الحرص على مشاركة أصحاب المصالح في العملية الإدارية بما يحفظ كافة الحقوق.

تطلب الحكومة ضرورة وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية، وتحدد مسؤولية كل طرف وحقوقه في نفس الوقت بما يسهم في تحقيق الشفافية والعدالة وتحقيق الأهداف، و تعد الحكومة من الركائز الأساسية لكافة المنظمات والمؤسسات والإدارات سواء كانت عامة أو خاصة وحقق تطبيقها نجاحاً واسعاً في العديد من المجالات ومن بينها مجال التعليم والتعليم الجامعي خاصة. (الدهشان، ٢٠٢٠، ص ص. ٢١-٢٢)

وفي ضوء ما سبق ترى الدراسة الحالية أن الحكومة هي مجموعة القواعد والإجراءات الازمة لصنع القرارات الرشيدة التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في أداء المؤسسات عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق الخطط الاستراتيجية والأهداف المطلوبة.

بــ حوكمة الجامعات

يرى كلاً الحدابي، والعزيزي (٢٠١٩، ص. ٣٤) أن الحكومة هي الطريقة التي يتم من خلالها توجيه أنشطة الجامعات ورقابتها ومتابعه تنفيذ خطتها وتطوير أدائها.

بيت الكسر (٢٠١٨، ص. ٤١٩) بأن حوكمة الجامعات هي المشاركة في صناعة القرار من قبل ممثلين لجميع المستفيدين من خدمات الجامعة من طلاب ومجتمع محلي عن طريق المسائلة والشفافية في العمليات الإدارية والمالية مع حفظ الحقوق واحترامها لجميع الموظفين والقيادات، والطلاب والمجتمع المحلي للجامعة.

وتعرف عباس (٢٠٢٠، ص. ٥٠٩) حوكمة الجامعات بأنها قدرة الجامعات على تطبيق مبادئ الحوكمة كتوفر الثقة بين الموظفين وأعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة، ووضع تشريعات مع ضرورة مشاركة مع كافة الأطراف ذات البصمة في اتخاذ القرارات لرفع مستوى كفاءة الجامعات على تحقيق أهدافها وتحسين أدائها لضمان جودة مخرجاتها لمواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة.

يتضح من خلال المفاهيم السابقة أن الحوكمة الجامعية هو وضع معايير وآليات حاكمة لأداء كل العاملين بالجامعة من خلال تطبيق الشفافية وأساليب قياس الأداء ومحاسبة المسؤولين مع وجود مشاركة واسعة لأصحاب المصالح والمستفيدين في عملية صنع القرار وتخصيص الموارد والتعامل مع الإدارة التنفيذية وتحمّل المسؤولية.

وأشار (Garg 2016, p. 371) إلى أن مفهوم الحكومة الرقمية أو الحكومة الإلكترونية يعنى مفهوماً واحداً حيث يشير في المقام الأول إلى توفير المعلومات وتقديم الخدمات والمعاملات وتمكين المواطنين من التواصل والتواصل مع المسؤولين عبر الإنترن特 وضمان الشفافية transparency والمساءلة accountability وتحسين الكفاءة improving efficiency وإرضاء المواطنين satisfying citizens ، وعلى حد تعبير Cheri and Abdullahi (2018, p. 33) أصبحت الحكومة الرقمية اتجاهًا عالميًّا في الإدارة العامة يعتمد على التقنيات القائمة على الويب لتقديم الخدمات الحكومية وتنفيذها.

وتميل الدراسة إلى استخدام مفهوم الحكومة الرقمية عوضاً عن الحكومة الإلكترونية، نظراً لأن الأساليب الرقمية في ذلك العصر أصبحت تشكل أداة أساسية للاتصال والتواصل بين فئات الأفراد والمؤسسات في القطاعين العام والخاص، وأصبح المبدأ الرقمي يقوم على المشاركة الرقمية والشراكة في إنتاج الخدمات، مع تحديد استراتيجية رقمية واضحة، لتحسين الخدمات العامة مع تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والمالية المتوفرة، حتى، غدت المفهنة أسلوب حديث للحياة

يتفق كل من (Suri and Kaur (2013, 1) و (Abasilim and Edet (2015, p. 31)، بأن الحكومة الرقمية هي استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تنفيذ الخدمات العامة، أي استخدام

الإنترنت لضمان تقديم الخدمات بطريقة تحقق الكفاءة effectiveness والفعالية efficiency والشفافية transparency والمساءلة accountability.

ويعرف بصنوي، والغريب (٢٠١٤ - ٢٩٢ هـ، ص. ٢٩٢) الحكومة الرقمية بأنها أسلوب حديث لصياغة نسق الإجراءات الإدارية والتنظيمية والخدمة وحركة البيانات والمعلومات بالمؤسسات العامة للدولة، وتستلزم تغييرات في القوانين القائمة واستحداث قوانين وسياسات جديدة.

بينما يختلف (Mahundu, 2015, p.2) عن الآراء السابقة فيرى بأن الحكومة الرقمية ليست فقط أتمتة الأنظمة الحكومية فحسب، وإنما ضمان قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على القيام بالخدمات العامة لتصبح متاحة في جميع الأوقات. أي أنه يعزز نظام الحكم الشامل من خلال تقليل السفر غير الضروري وتوفير الوقت والتكليف لجميع المواطنين ، وتقلل من الفساد وتقلل من استخدام الورق والإجراءات المكتوبة.

أما (Cheri and Abdullahi, 2018, p. 34) فقد ربط بين مفهوم الحكومة الرقمية وعملية الإصلاح، وعرف الحكومة الإلكترونية بأنها عملية إصلاح في طريقة عمل الإدارة ومشاركة المعلومات وإشراك الأشخاص وتقديم الخدمات للعملاء الخارجيين والداخليين لصالح المديرين والعملاء الذين يخدمونهم

يتضح من خلال المفاهيم السابقة أن الحكومة الرقمية هي نسخة افتراضية من الحكومة المادية ولكن في فضاء رقمي وتعني قدرة المؤسسة على تهيئة وتقديم المعلومات والخدمات بصيغة رقمية إلكترونية في أي وقت وأي مكان وذلك لتسهيل خدمة المواطن بأسرع وقت وأقل كلفة وجهد مع ضمان سرية المعلومات وأمنها وأنها ليست هدفاً بحد ذاتها بل هي أداة ووسيلة لتحقيق أهداف يسعى إليها الجميع والتي تتمثل بمجموعة المعايير والقواعد والقوانين للمنظمة للأداء والسلوك والممارسات التنفيذية في المؤسسات لحفظ حقوق المواطنين بكل شفافية، وصولاً إلى جودة العلاقة بين الأفراد والحكومة لضمان التمثيل والفاعلية والثقة والعدالة والمساواة والولاء.

د- الحكومة الرقمية للجامعات

يعرف الدهشان (٢٠٢٠، ص. ٣١): بأنها قدرة الجامعات على استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطبيق مبادئ الحكومة فيها بما يمكن أن يسهم في توفير الثقة بين كل الطلاب والموظفين وأعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة، وأداء الأعمال وفق التشريعات والقوانين، ومساءلة ومشاركة كافة الأطراف ذات الصلة في اتخاذ القرارات لرفع مستوى كفاءة الجامعات وزيادة قدرتها على تحقيق أهدافها وتحسين أدائها لضمان جودة مخرجاتها لمواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة، فهي نظام افتراضي يمكن الأجهزة الإدارية بالجامعة من تأدية التزاماتها لجميع المستفيدين باستخدام التقنيات الإلكترونية المتغيرة متوجهة المكان والزمان مع تحقيق الجودة والسرعة والأمن في المعلومات.

أما (Talpur; Jafri and Abdul aziz, 2014, p. 4) فيعرّفان الحكومة الرقمية للجامعات بأنها نوع من التكنولوجيا التي تضمن القيام بجميع العمليات الجامعية ومعالجة جميع الاستفسارات بفعالية

تصور مقترن

وكفاءة كما هو مطلوب من قبل المجتمع. باستخدام شبكة الإنترن特 وتقديم التسهيلات الرقمية في شكل حلول رقمية للمواطنين بشكل عام، وأصحاب المصلحة مثل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بشكل خاص.

وبناءً على ما سبق فإن الحكومة الرقمية للجامعات تعد من أبرز استراتيجيات الوقاية من المشكلات والأزمات المختلفة التي ستواجه تلك الجامعات، وتعمل على تخفيض درجة المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري، وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة، ومنح المستفيدين وأصحاب المصالح الحق في مساءلة الإدارة، والحد من استغلال السلطة والنفوذ، وتفعيل نظم الرقابة الداخلية والخارجية لمراجعة الأداء، وكذلك الالتزام بالنظم والقوانين والمعايير الأخلاقية بالمؤسسة، بما يسهم في رفع كفاءتها وتحسين جودة أدائها.

وعليه يرى الباحثان أن الحكومة الرقمية للجامعات تعني قدرة الجامعات على تهيئة وتقديم المعلومات والخدمات بصيغة رقمية إلكترونية في أي وقت وأي مكان وذلك لتسهيل خدمة المواطن بأسرع وقت وأقل كلفة وجهد مع ضمان سريعة المعلومات وأمنها ووسيلة لتحقيق أهداف يسعى إليها الجميع والتي تتمثل بمجموعة المعايير والقواعد والقوانين للمنظمة للأداء والسلوك والممارسات التنفيذية في الجامعات لحفظ حقوق المواطنين بكل شفافية، وصولاً إلى جودة العلاقة بينهما بما يسهم في رفع كفاءتها وتحسين جودة أدائها.

الفلسفة وراء الحكومة الرقمية في الجامعات

تبني فلسفة الحكومة الرقمية بالجامعات على ما يلي: (Talpur; Jafri and Abdul aziz, 2014, p. 10)

- تحقيق أفضل نجاح في حل القضايا متعددة الأبعاد التي يعاني منها أصحاب المصلحة الرئисين في الجامعات وهم الطالب وأعضاء هيئة التدريس.
- المساعدة في صنع القرارات ووضع السياسات التي تسعى لمعالجة القضايا التي تظهر من وقت لآخر.

جلب التكنولوجيا الحديثة إلى أبواب الجامعات وبالتالي توصيل جميع أنواع المعلومات لجميع الأفراد المرتبطين بها والذين سيستفيدون منها،
خصائص الحكومة الرقمية للجامعات

- من خلال عرض مفاهيم الحكومة الرقمية يلاحظ أنها تتراطع في مشتركات عديدة ترتبط بمضامين الحكومة الرقمية بالجامعات ويمكن تلخيصها فيما يلي:
 - الحكومة الرقمية بالجامعات نظام معلوماتي يعتمد على البنية الرقمية لا يمكن تلمس مكوناته وإنما يعرف من خلال نتائجه.
 - مدخل إداري لممارسة الضبط والترشيد والاستثمار الأمثل للموارد الداخلية والخارجية للجامعات.
 - تسهم في تحديد الاتجاه الاستراتيجي للجامعات ورفع فاعلية الإدارة.
 - الكشف عن جوانب الضعف في الأداء وجوانب الضعف في المخرجات.

تصور مقترن

- ضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعات.
- أنها ترتبط بالرقابة على الأداء الفردي والمؤسسي في الجامعات.
- تركز على آليات صنع القرار داخل الجامعة وما يتطلبه من إفصاح وشفافية.
- تعزيز القدرة التنافسية للجامعات.
- ترتكز على تنظيم العلاقة بين جميع فئات المستفيدين داخل الجامعة وخارجها وفي جميع المستويات الإدارية.
- تسهم في القضاء أو الحد من الفساد أو منع حدوث أزمات بالجامعات.
- تسهم في تحسين الوضع المالي للجامعات.

أهداف الحوكمة الرقمية

تهدف الحوكمة الرقمية في الجامعات إلى: (Cheri and Abdullahi, 2018,, p. 34)

- تلبية احتياجات المجتمع وتوقعاته من خلال الخدمات العامة الفعلة والتفاعل الفعال بين الأفراد والشركات والحكومة
- تقليل الورق والمساحة الضائعة عن طريق تحويل المستندات والملفات المهمة إلى إلكترونية
- زيادة كفاءة العمليات الإدارية، وتقليل العبء الإداري الذي يواجهه الموظفون.
- تحسين الإنتاجية والأداء مع تقليل العمالة والوقت والتكلفة.

المبررات التي تدعو إلى تطبيق الحوكمة الرقمية في الجامعات

تمثل مميزات الحوكمة الرقمية في التعليم الجامعي في تحسين الكفاءة وزيادة الشفافية والمساءلة في الأنشطة الإدارية والتعليمية وصولاً إلى الخدمات، وخفض تكاليف الخدمات الإدارية. يمكن وصف الفوائد المتعددة الأوجه للحوكمة الإلكترونية على النحو التالي: (Shrivastava; Raizada and Saxena, 2014, p. 59)

أ - بالنسبة لنظام التعليم بشكل عام

- تحسين جودة نظام التعليم بأسرع وتيرة ممكنة وتعزيز قيم الشفافية والمحاسبة والمراقبة لكافحة الأنشطة
- المراقبة الفعلة من الحكومة وأصحاب المصلحة وأولياء أمور الطلاب والمجتمع لحفظ على الجودة وللإصرار على مسؤولية.
- الوصول المركزي إلى المعلومات من أي مكان

- التأثير طويل المدى على أهداف المنظمة

ب - فوائد بالنسبة للجامعة

- تأمين قاعدة بيانات فعالة للجامعات ومؤسسات سوق العمل .
- الوصول المركزي إلى المعلومات من أي مكان مركزيًا
- تقديم خدمات رقمية عالية الجودة، والمشاركة الرقمية
- الشفافية والحد من الإذوجية غير الضرورية في العمل
- أدوات التدريس المبتكرة
- تحسين صنع القرار، وإدخال عدد من الخدمات الأخرى التي يمكن تقديمها .

ج - فوائد للكليات

- تمكين الكليات وتشجيع مشاركتهم في الحكومة
- يمكن الوصول إلى البيانات بسهولة
- تبادل البيانات الرقمية مع الجامعة
- توفير التكلفة التشغيلية المخفية
- إنشاء تقرير إحصائي فوري
- مفيدة لاعتماد NAAC

د - فوائد للطلاب

- زيادة المشاركة في شؤون التعليم
- تسجيل الدخول الشخصي لكل طالب
- توفير كبير في تكلفة الوقت والجهود
- التواصل الاجتماعي من أجل التعاون
- يمكن للطلاب الوصول إلى المحاضرات والندوات الافتراضية.
- يمكن للطلاب حل مشكلاتهم مثل استفسارات الامتحان والتحقق من النتائج وما إلى ذلك.
- يمكن للطلاب إرسال ملاحظات إلى الجامعة.

تطبيقات الحكومة الرقمية في التعليم الجامعي

تنوع تطبيقات ومجالات الحكومة الرقمية بالجامعات على النحو التالي: (Cheri and Abdullahi, 2018, p. 33)

- التعليم الرقمي أو التربية الإلكترونية **E-Learning/ E-Education**، وهو طريقة رقمية لتبادل المعرفة ونقلها والتي قد لا تنتهي على الاتصال الجسدي بين المعلم والطالب، وعن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن تقديم المواد التعليمية مسجلة رقمياً وإتاحة المناقشات وإعطاء الواجبات وإلقاء المحاضرات وت تقديم الاستشارات.

- المشاركة الرقمية **E-Participation**: قدرة المؤسسات على التفاعل مع الأفراد للحصول على أفضل سياسات وخدمات عالية الكفاءة(الهروط، ٢٠١٨، ص. ١٩) حيث تقدم المشاركة الرقمية فرصة كبيرة لتنمية العلاقات بين الإدارة والإداريين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب بحيث يصبحوا جزءاً من عملية صنع القرارات عن طريق إنشاء آلية رقمية تسمح للطلاب والمستفيدين من التعليق على تطوير السياسة التعليمية، والتزويد بالمدخلات واللاحظات المتعلقة بتقديم الخدمات الجامعية.

- المشتريات الرقمية **E-Procurement**، وهي عملية الشراء عن طريق الإنترن特 ودفع السلع والخدمات إلى السوق الافتراضية من قبل جامعة معينة والتي بدورها سوف تحقق فوائد كبيرة من حيث تقليل تكاليف، وتحسين كفاءة المعاملات التشغيلية وتعد أيضاً أساس لصنع القرار.

- إدارة البيانات **Data Management**، تعزز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة من أجل تحسين عملها وزيادة كفاءتها.(الهروط، ٢٠١٨، ص. ١٨)

- تحليل البيانات **Data Analysis**، حيث أصبحت عملية تحليل البيانات ومعالجتها عملياً من الممارسات الإدارية اليومية حيث وفرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - من خلال مايكروسوفت إكسيل كمثال - كل ما يلزم لإنجاز المهام بسهولة ويسر.

- معالجة الكلمات **Word Processing**، حيث وفرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسب الآلي خدمات كبيرة لتنقیل التكاليف للمؤسسين من جانب معالجة الكلمات، حيث تتيح البرامج إنشاء نسخة مكتوبة ومعالجتها وتعديلها وإنتاجها بتنسيقات مختلفة.

- اتصال المعلومات **Information Communication**، حيث أتاحت للجامعات فرصه ربط الأقسام أو الوحدات معاً من خلال نظام شبكات الكمبيوتر والتليفون والبريد الإلكتروني تعزيز التفاعلات، والمراقبة السريعة والمستمرة لأنشطة في جميع الوحدات داخل الجامعات.

- تحسين الوصول إلى المعلومات **Better access to information**، حيث يتيح استخدام موقع الويب المركزي من الوصول إلى العديد من المعلومات ذات الصلة بالجامعة إن لم يكن جميعها.

- البساطة والكفاءة والمساءلة **Simplicity, efficiency and accountability**، حيث تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تبسيط العمليات المعقدة، والخلص من العمليات زائدة عن الحاجة، وتبسيط الهياكل والتغييرات في القوانين واللوائح. وستكون النتيجة النهائية تبسيط عمل الإدارة الجامعية وتعزيز قدرات اتخاذ القرار وزيادة الكفاءة في إدارة الجامعة.

مراحل الحكومة الرقمية بالجامعات

سوف تكتمل الحكومة الرقمية بالجامعات من خلال المراحل الأربع التالية: (Suri and Kaur, 2013, p. 2)

١. مرحلة المعلومات Information، وتعني التواجد على الإنترنت وتقديم الخدمات والمعلومات للمستفيدين، ونشر المعلومات ذات الصلة داخلياً وخارجياً بالوسائل الإلكترونية.

٢. مرحلة التفاعل Interaction، وتكمم هذه المرحلة في تحفيز التفاعل مع المستفيدين من خلال التطبيقات المختلفة، وعن طريق طرح الأسئلة عبر البريد الإلكتروني واستخدام محركات البحث وتزيل النماذج والمستندات واستخدام الشبكات المحلية للتواصل وتبادل البيانات.

٣. مرحلة المعاملات Transaction، تكمن قيمة هذه المرحلة أيضاً في إلاء من قيمة العميل، فيمكن إتمام المعاملات دون الذهاب إلى الإدارات أو المكاتب، وهذا يتطلب وجود تشريعات جديدة تتيح تمكين المعاملات الالكترونية paperless

٤. مرحلة التحول Transformation، عن طريق دمج جميع أنظمة المعلومات ليتمكن المستفيدين من الحصول على الخدمات مرة واحدة، للوصول إلى الهدف النهائي.

وترى الدراسة عديد من العقبات والتي تواجه تطبيق الحكومة الرقمية، منها:

- ضعف التمويل والبنية التحتية والتكنولوجية بالجامعات
- القصور في فهم مفهوم الحكومة الرقمية من قبل بعض إدارات الجامعات.
- غياب البنية القانونية للحكومة الرقمية.
- تحديات مجتمعية
- المركزية الشديدة في إدارة الجامعات وعدم منحها الاستقلالية في إدارة شؤونها
- الثقافة الأبوية السائدة في المجتمع التي ترى بضرورة الالتزام برأي الكبير مهما كان وأن الطالب يجب أن يلتزم برأي الأستاذ حتى لو كان خطأ
- غياب فكرة تقييم الطلاب للأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس
- غياب النقابات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس
- ضعف الحرية الأكademie
- هيمنة الجانب السياسي والأيديولوجي على الجانب العلمي والموضوعي على مستوى إصلاح التعليم الجامعي ويظهر في تهميش دور أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات والإصلاحات التي تخصهم

متطلبات تطبيق الحكومة الرقمية بالجامعة

يتطلب تطبيق الحكومة الرقمية بالجامعات، ما يلي: (الدهشان، وجاد الله، ٢٠٢٠، ص ص. ٢١٤٢ - ٢١٤٣)

١. مرحلة البنية الأساسية وتنفيذ الحكومة الرقمية، ويتم ذلك من خلال إعداد الموارد البشرية والقيادة الإدارية للحكومة من خلال تنظيم دورات عن التعليم المستمر وفقاً للأساليب الحديثة، وتحقيق العمل الجماعي الإلكتروني بالجامعة، والشراكة الإلكترونية مع قطاعات الإنتاج والخدمات، وفيها تسعى الجامعة سيادة علاقه المشاركة بين القادة والمستفيدين في كافة المستويات بالجامعة، وإتاحة نظام تقويم حقيقي يقيس مهارات حل المشكلات بالجامعة إلكترونياً، ووجود قنوات إلكترونية مشتركة بين القادة والمستفيدين لمناطق التماส بين الأطراف، والتسويق المجتمعي الإلكتروني لمنظومة التعليم من خلال أدوات الثورة الصناعية الرابعة، وإعداد الموارد المادية والمالية والبيئة التنظيمية للحكومة الإلكترونية من خلال توفير البنية التحتية في بيئة التعلم الذكية من حيث توفير وتطوير الأجهزة التكنولوجية وإنترنت الأشياء للشبكات بالمؤسسات التعليمية.

٢. مرحلة وضع تشريعات الحكومة الرقمية والتنفيذ، وفيها تسعى الجامعة إلى تشرعى مجموعة من السياسات للحكومة الرقمية، وتوفير ميثاق أخلاقي مع فرض حد أدنى من المعايير الأخلاقية في التعاملات الرقمية، وسن القوانين التي تؤكد ضرورة تبني الإدارات العمومية للحكومة الرقمية والتركيز على ترابط نظم الخدمات الإلكترونية بالجامعة.

٣. مرحلة المتابعة والتطوير، ويتم ذلك من خلال تحديد الرقابة في الحكومة الرقمية وفاء الهيكل التنظيمي بالجامعة باحتياجات المستفيدين، ومدى توافر البيانات الازمة للتخطيط الفعال بالجامعة إلكترونياً.

وعلى ذلك ترى الدراسة الحالية بأن تطبيق الحكومة الرقمية بالجامعات يتطلب؛ نشر ثقافة الحكومة الرقمية في الجامعات، وتوفير بنية تحتية رقمية قوية قادرة على توفير كل البيانات عن الجامعة وأنشطتها، ووجود نظام للأرشفة الرقمية لكل أنشطتها، ووضع الخطط الإجرائية للتنفيذ، وإعداد أدلة للحكومة يتضمن الخطوات الواجب اتباعها لاعتماد معاييرها التي هي اليوم حتمية لابد منها.

المotor الثاني: اليقظة الاستراتيجية في الجامعات

فرض موضوع اليقظة الاستراتيجية أو الذكاء الاقتصادي نفسه بإلحاح على مختلف الفاعلين الاقتصاديين في العالم في ظل مناخ يتسم بالتغيير وشدة المنافسة مما يدعو كافة المؤسسات - من أجل ضمان استمرار وجودها - إلى إيجاد وسائل للتأقلم مع هذا المناخ، من خلال الانتباه والتيقظ وامتلاك المعلومات الاستراتيجية عن طريق توفير المعلومات الازمة حول كل ما يؤثر على المنافسة، والتنبؤ بالتغييرات التي تحدث في أذواق المستهلكين وأسعار الخدمات قبل حدوثها لاتخاذ قرارات صائبة بشأنها، تمكن الجامعات من المنافسة وتحقيق أهدافها وتساعد القيادات الجامعية على تحقيق ميزة تنافسية.

مفهوم اليقظة الاستراتيجية Strategic vigilance

يواجه الباحثون والمهتمون صعوبة واضحة في تحديد المفهوم ، فمن الناحية التاريخية فهو يمثل التطور التاريخي لنظم المعلومات وما صاحبها من تطور في مجال البرامج والآليات المستخدمة في معالجة تلك المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية خاصة الإنترن特،

ويعرف كل من العتيبي، والقططاني (٢٠١٥، ص. ٨٧) اليقظة الاستراتيجية بأنها مدى قدرة الجامعة على تكوين نظرة شاملة عن بيئتها الداخلية بمختلف الأنشطة والوظائف، وبيئتها الخارجية من خلال دورة معلوماتية تبدأ بالرصد الاستراتيجي للتغيرات وتنتهي بتوفير المعلومات اللحظية الدقيقة، بهدف خفض حالات عدم التأكيد والتحليل الحالي، والتنبؤ المستقبلي بالتغيرات البيئية، ورفع المعرفة التنظيمية، ودعم متذبذبي القرارات داخل الجامعة.

وتعرف كل من حلبي، ودروازى، (٢٠١٧، ص. ٦٣) اليقظة الاستراتيجية بأنها عملية متواصلة تهدف من خلالها المؤسسة إلى حراسة بيئتها، من أجل جمع ومعالجة ونشر المعلومات التي تمكنها من اتخاذ القرارات الفعالة في استغلال الفرص وتقليل التهديدات.

وتعرف كل هاشم، وناصف (٢٠١٧، ص. ١٩٨) اليقظة الاستراتيجية بأنها "عملية جماعية يقوم بها مجموعة من الأفراد بطريقة تطوعية فيتبعون ويتبعون ومن ثم يستخدمون المعلومة المتوقعة التي تخص التغيرات التي من المحتمل أن تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة وذلك بهدف إنشاء فرص الأعمال وتقليل الأخطار وعدم التأكيد عامة".

وتعرف عطية (٢٠١٧، ص. ٨١١) اليقظة الاستراتيجية بأنها "عملية منظمة ومدروسة لرصد عناصر البيئتين الداخلية والخارجية المحيطة بالجامعات، ومراقبتها باستمرار، مما يساعد الجامعات على استغلال الفرص المتاحة، وتجنب المخاطر المحتملة، وذلك من خلال مجموعة من الخطوات المحددة، وهي تحديد نوعية المعلومات الاستراتيجية المطلوبة، وجمعها، وتحليلها، وتقسيرها، وتخزينها، ونشرها، للاستفادة منها في وضع الخطط، والاستراتيجيات، ووضع القرارات، وحل المشكلات، مما يعزز القرارات التنافسية للجامعات.

ويرى الزهيري (٢٠١٨، ص. ٥) أن اليقظة الاستراتيجية هي "عملية مستمرة من بحث وجمع ومعالجة للمعلومات الاستراتيجية والقيام بنشرها من أجل استخدامها من طرف متذبذبي القرارات في المؤسسات لتحقيق التميز في الأداء "

بينما يرى قوجيل (٢٠١٢، ص. ٥٣) أن اليقظة الاستراتيجية تمثل أساس تشكيل استراتيجية الجامعة، وتسهل عملية صناع القرار، ففي ضوئها تتمكن الجامعة من اكتشاف عوامل النجاح الأساسية التي تقدمها البيئة الخارجية وتتعرف على جميع الظروف والمتغيرات التي تمكنها من التنبؤ بالمستقبل ورسم صوره، ومن ثم تقوم الجامعة بتشكيل استراتيجيتها واتخاذ قراراتها بأفق درجة من عدم التأكيد.

أما (Kasmi,Djalab 2021, p.206) فيريان أن اليقظة الاستراتيجية هي نظام متكامل لعملية المراقبة والرصد للبحث عن المعلومات من مختلف الجهات ذات العلاقة بالمؤسسة (تجارية ، تنافسية ،

تصور مقترن

تكنولوجية ، بيئية ...) ومعالجتها ، وتمكن المؤسسة من اتخاذ قرارات استراتيجية وتحقيق التميز على المدى الطويل.

وفي ضوء ما سبق ترى الدراسة الحالية أن اليقظة الاستراتيجية ذلك السياق المعلوماتي الذي يمكن الجامعة من الإصغاء المبكر والإنذاري إلى البيئة الخارجية للجامعات لاستثمار الفرص في وقتها، وتقادي التهديدات والتقليل من آثارها. وتتضمن هذه العملية ملاحظة وتحليل كل ما يحدث في بيئه الجامعات من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتفعيتها.

خصائص اليقظة الاستراتيجية

من خلال عرض المفاهيم السابقة يلاحظ أنها تتقاطع في مشتركات عديدة ترتبط بمضامين اليقظة الاستراتيجية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- **تطوعية**، بمعنى أنها ليست مفروضة من أي شخص على جامعة، وإنما هي مستمدّة من رغبة الجامعة وأعضائها ووعيهم بضرورة استباق الأحداث والمعرفة المبكرة للتغيرات المستقبلية.
- **استراتيجية**، أي تعبّر عن القرارات الاستراتيجية التي لها تأثير كبير جدًا على تنافسيّة وبقاء الجامعة..
- **تعتمد على الذكاء الجماعي**، بمعنى وجود مجموعة الأفراد في حالة اتصال وتفاعل مستمر يقومون بملحوظة الإشارات في البيئة المحيطة بالجامعة وجمعها وتحليلها وإعطاء معنى لها
- **إبداعية**؛ أي الإبداع في صياغة الرؤية الجديدة والتي تختلف عن الواقع الحالي.
- **الحساسية**، بمعنى أنها تعبّر عن إشارات إنذار مبكرة تساعد على التصرف حيال التغيرات الممكنة الواقعة لذلك فهي بحاجة إلى نظام معلومات خاص.
- **التوقع**، الحصول على بيانات حول توقعات لأنشطة الجامعات المنافسة، وتوقعات لمختلف التغيرات في محيطها، وتوقعات احتياجات المستفيدين وأسواق العمل المختلفة والعمل على تلبيتها.
- **الاكتشاف**، توفر بيانات حول فرص لاكتشاف جامعات مناسبة جديدة أو محتملة، أو التي يمكن إقامة معها شراكة من أجل التطوير، واكتشاف فرص في أسواق العمل، أو اكتشاف طرق وأساليب جديدة للعمل تؤدي إلى زيادة قدرتها الابتكارية والإبداعية.
- **التعلم**؛ أي الاستفادة من تجارب وخبرات الجامعات الرائدة محلياً وعالمياً فضلاً عن الاستفادة من أخطاء أو نجاح الجامعات الأخرى المنافسة، ومحاولة تجنبها لتطوير أدائها بشكل مستمر.

أنظمة اليقظة الاستراتيجية

تحتاج إلى معرفة من مؤسسة إلى أخرى : (بلغسل، ٢٠١٨، ص ص. ٣٦ - ٣٧)

١- **وظيفة داخلية :** تمارس المؤسسة اليقظة بنفسها

٢- **وظيفة خارجية :** تعهد إلى جهات خارجية تقوم باليقظة.

- إما بطريقة مستمرة لتمكن المؤسسة من المتابعة اليومية للبيئة وتحصل على مستجدات والتطورات الطارئة وقت حدوثها .

- أو في أوقات معينة فقط عند الحاجة للمعلومات

ورغم ما يمكن أن تحمله الخدمات المقدمة من قبل الجهات الخارجية من فوائد للجامعة ، فإن على الجامعة ادراك أن ممارسة اليقظة خارجياً قد يظهر عدة مساوى منها نقص المصداقية والموثوقية بالمعلومات الموفرة من الجهات الخارجية ، وأحياناً قد لا تغطي كل الجوانب المراد معرفتها وقد لا تتناسب مع الحاجات والأهداف الموضوعية نتيجة جهل هؤلاء الخبراء خصوصيات كل مؤسسة وميكانيزم تسييرها ، وهو ما ينقص من فعالية المعلومات المحصل عليها.

تلك السلبيات جعلت المؤسسات المعاصرة تعتبر إنشاء نظام يقظة داخلي هو الأكثر فعالية وعقلانية ، فعلى اعتبار أن المعلومات تمثل مورد استراتيجياً لكل الأنشطة وأساس النجاح التنافسي فان تكلفة إنشاء هذا النظام مهما ارتفعت ستكون أقل من الثراء والغني بالمعلومات الذي سيوفره ، فهو سيكون بمثابة المصنع المنتج بالمعلومات المفيدة في الوقت المناسب وباقل التكاليف ، بناءً على هذا ، فكل مؤسسة يمكنها ممارسة اليقظة كوظيفة داخلية رغم ما تحتاجه من تنظيم دقيق اذا أحسنت استغلال مواردها وكفاءاتها ، ونسقتها بطريقة تسمح بتسهيل الحياة على المعلومات المفيدة وإدماجها بذكاء في جميع الخطط والاستراتيجيات.

آليات تنفيذ اليقظة الاستراتيجية في اتخاذ القرارات

يمكن تنفيذ عملية اليقظة الاستراتيجية بإحدى الآليتين: (الزهيري، ٢٠١٨، ص. ١١)

- **آلية التحكم**، وتعني بأن الأبحاث التي تقوم بتنشيط معلومات اليقظة الاستراتيجية بدءاً من الطلب السريع والعاجل من المسؤول المباشر الذي يعبر عن حاجة معينة للمعلومات وتكون المبادرة من قبل مستخدم المعلومات المحتمل.

- **آلية الإنذار**، وتعني أن الأبحاث الفعالة للمعلومات مستمرة من طرف بعض الأشخاص وهم المتعقبون للمعلومات، حيث يقومون بمبادراتهم الشخصية بتنبيه المسؤول المباشر أو الأشخاص الآخرين وذلك للحصول على معلومات مهمة.

وهناك من يرى بأنه يمكن تنفيذ آليات اليقظة الاستراتيجية من خلال التحليل البيئي أو ما يسمى بالتشخيص الاستراتيجي بغية الاستفادة من نقاط القوة واستغلال الفرص ، وتنمية وتصحيح نقاط الضعف وتجنب التهديدات أو التكيف معها. (بقاء، ومحلب، ٢٠١٥، ص. ١٣٤)

أبعاد أو مجالات اليقظة الاستراتيجية

تتعدد أبعاد أو مجالات اليقظة الاستراتيجية على النحو التالي: (الزهيري، ٢٠١٨، ص ص. ٧ - ١٠)، (عطية، ٢٠١٧، ص. ٨٣٨)، (Kasmi, Djalab, 2021, p.206 - 207)

- **اليقظة التكنولوجية**، وهي مراقبة وتحليل المحيط العلمي، والتكنولوجي، والتأثيرات الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية، من أجل توقع المخاطر والتهديدات وفرص التطوير وبالتالي فهي اليقظة التي تمارسها المؤسسة بصفة خاصة لتطوير التكنولوجيات، أي أنها تهتم بجمع البيانات حول مختلف التطورات التكنولوجية المحيطة بالجامعة سواء على المستوى المحلي أو العالمي، والتي تؤثر على أنشطتها المختلفة.

- **اليقظة التنافسية**، وهي مراقبة أنشطة المنافسين من خلال جمع معلومات ضرورية لفهم سلوكياتهم وذلك من أجل الاستعداد لمواجهة تصرفاتهم المستقبلية، فالتعرف على وضعية المنافسين (قدراتهم الحالية، واستراتيجياتهم,...) وتحليلها أمر يسمح للمؤسسة بتحديد الطريق الواجب اتباعه في حالة ظهور أي خطر من طرف المنافسين لها. أي جمع البيانات حول أنشطة الجامعات المنافسة (الحالية والمحتملة) ومراقبتها جيداً.

- **اليقظة التجارية أو التسويقية**، مراقبة الجامعات لعملائها (الحاليين والمحتملين) عن طريق جمع البيانات والمعلومات الدقيقة حول احتياجاتهم ومتطلباتهم (المعلنة وغير المعلنة) وتوقعاتهم المختلفة والاستماع إلى آرائهم وشكواهم ومقرراتهم ومحاولتهم تلبيتها. لذلك يجب على الجامعة أن تكون على دراية تامة بالسوق وظروفه من خلال المعلومات التسويقية.

- **اليقظة القانونية**، تتمثل في تتبع ورصد القوانين والتشريعات والأنظمة في القطاع الذي تعمل فيه الجامعات.

- **اليقظة البيئية**، جمع البيانات المتعلقة بالجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية، والإعلامية... الخ.

- **اليقظة التنظيمية**، جمع البيانات حول التغيرات الداخلية التي تحدث داخل الجامعات.

وبحسب الدراسة الحالية يمكن تقسيم اليقظة الاستراتيجية للجامعات إلى:

١- **اليقظة الداخلية**، وهي اليقظة التنظيمية التي ترتبط بمراقبة كافة التغيرات التي تحدث في الموارد التي تمتلكها الجامعات وتساعدها على تحقيق أهدافها وخاصة ذات الصلة بالموارد البشرية لكونها

تصور مقترن

المصدر الرئيس للمواهب والمعارف ورأس المال الفكري، فضلاً عن مراقبة الأنشطة الداخلية بالجامعات.

٢- **اليقظة الخارجية**، والتي تركز على المتغيرات والعوامل الخارجية، وتتضمن:

- **اليقظة التنافسية**، وهي العملية التي من خلالها تسعى الجامعات إلى تعزيز مركزها التنافسي من خلال التعرف على الجامعات المنافسة الحالية، والمحتملة، والمنافسين الجدد، وكل ما يتعلق بإمكانياتها وقدراتها الفعلية واستراتيجياتها وكفاءتها... الخ من خلال الدراسات المختلفة، والتقارير، والمنشورات، ومواقع الإنترنت.
- **اليقظة التجارية أو السوقية**، وهي العملية التي من خلالها تسعى الجامعات إلى التعرف على احتياجات المستفيدين وأسواق العمل على المدى القصير والمدى الطويل لتطوير العلاقة بينهم وبين الجامعات، عن طريق دراسة احتياجات أسواق العمل، والدراسات العلمية، والمؤتمرات.
- **اليقظة التكنولوجية**، وهي العملية التي من خلالها تسعى الجامعات إلى مراقبة التطورات التكنولوجية في ميدان البحث العلمي، التطورات المستجدة التكنولوجية الحالية والمستقبلية في بيئة الجامعات، عن طريق قواعد البيانات، والمؤتمرات، والنشرات، وكلما كان المحيط التكنولوجي يتحرك بسرعة في كل الاتجاهات وبدرجات متقدمة، استوجب على الجامعة وضع نظام معلومات دائم لالتقاط كل الإشارات والتطورات من أجل الاستجابة السريعة لهذه التغيرات.
- **اليقظة البيئية**، وهي العملية التي من خلالها تسعى الجامعات إلى مراقبة كل الظواهر الاجتماعية من صراعات وانتشار السلوكيات غير المرغوبة وغيرها، ومتابعة التشريعات والقوانين التي ترتبط بالجامعات وأسواق العمل بشكل مباشر أو غير مباشر، ومتابعة الأحداث السياسية العالمية والمحلية، والتغيرات المناخية، والتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل أو بآخر على نشاط الجامعة مثل الاتجاهات الاقتصادية، حالة التضخم، والعرض والطلب، والسياسية المالية للحكومات.

مراحل تطبيق اليقظة الاستراتيجية في الجامعات

١- تحديد نوعية المعلومات الازمة، ومصادر الحصول عليها: يتم فيها تحديد نوعية المعلومات المهمة التي تحتاجها كل جامعة ومصادر الحصول عليها، وتكون هذه المرحلة من ثلاثة خطوات:(عطية، ٢٠١٧، ص ص. ٨٥٤ - ٨٥٧)

- **تحديد الجانب المستهدف:** والمراد تطويره في كل جامعة، والذي يختلف من جامعة إلى أخرى، فقد تسعى بعض الجامعات إلى تطوير برامجها التعليمية المقدمة، أو فتح برامج تعليمية جديدة تناسب احتياجات سوق العمل وتطوعات عمالها، وتهدف بعض الجامعات إلى تطوير قدرات

تصور مقترن

منسوبيها من أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين بها، وبعض الجامعات تهدف إلى تطوير قدراتها البحثية، كما تهدف بعض الجامعات الأخرى إلى تفعيل شراكاتها مع مؤسسات المجتمع المدني، أو البحث عن مصادر تمويل جديدة، وقد تسعى بعض الجامعات الأخرى إلى تطوير هيكلها التنظيمي، وتفعيل نظم الاتصال، وغيرها من جوانب التطوير التي تسعى كل جامعة من خلالها إلى تعزيز قدراتها وتحسين مكانتها.

- تحديد مصادر الحصول على المعلومات: سواء كانت عن طريق المؤتمرات، والندوات، وورش العمل، وحلقات النقاش، والحوار بين جماعات العمل، والكتب والمنشورات الأكademie، وقواعد البيانات، والموقع الإلكترونية، والصحف اليومية، وغيرها من المصادر.

- تحديد فرق عمل اليقظة الاستراتيجية: والذي يتكون من أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين بالجامعات من يمتلكون بقدرة كبيرة على التيقظ والانتباه لمحيط الجامعة الخارجي ويملكون القدرة على جمع المعلومات من مصادرها المختلفة وتحليلها وتفسيرها، بالإضافة إلى عدد من الخبراء والمستشارين في القطاعات المختلفة بالمجتمع، وتوفير كافة الإمكhanات التي تساعدهم على أداء مهامهم.

٢- جمع المعلومات من مصادرها المختلفة والتأكد من صحتها: وذلك وفق مجموعة من المعايير الواضحة والمحددة، بحيث يتم استبعاد المعلومات غير المهمة والمشكوك في صحتها، والتأكد على ضرورة جمع المعلومات بطرق قانونية ووفق ميثاق أخلاقي يتم وضعه ويلتزم به جميع أعضاء الفريق.

٣- تحليل المعلومات وتفسيرها: استخدام الأساليب العلمية والإحصائية وتقديمها في شكل (الرسوم التوضيحية، والجداو، والأشكال البيانية، والتقارير).

٤- تخزين المعلومات: تخزين المعلومات (الكترونية أو يدوياً) التي تم جمعها وتفسيرها مع توفير معايير الأمان والسلامة لحماية الرصيد المعلوماتي لكل جامعة.

٥- نشر المعلومات: أي توصيل المعلومات التي تم جمعها إلى مستخدميها من القيادات الجامعية ليتم توظيفها في اتخاذ القرارات وصنع السياسات وبناء الخطط والاستراتيجيات المستقبلية للجامعات، مع ضرورة توافر معايير الأمان والسرية أثناء توصيل هذه المعلومات إلى مستخدميها.

٦- تقييم نتائج اليقظة الاستراتيجية: يتم تحديد نقاط القوة والضعف، والاستفادة منها في إعادة تحديد الجوانب المراد تطويرها مرة أخرى في الجامعة.

وهناك من يرى بأن مراحل تطبيق اليقظة الاستراتيجية، هي أربع مراحل وهي: (الزهيري، ٢٠١٨، ص. ص ٢١ - ٢٢)

- جمع المعلومات: تتمثل هذه المرحلة في المعرفة الجيدة لبيئة العمل، بعرض معرفة كل ما يجري فيها، وتبدأ بتحديد المستهدف والذي سيتم كل مجهودات اليقظة عليه، ثم يتم تتبع عملية الجرد لكل المعلومات الموجودة في المؤسسة وتنتهي بوضع خطة عمل.

- **التحليل والتركيب:** تهدف هذه المرحلة إلى فرز وترتيب المعلومات بحيث لا يحتفظ إلا بالمعلومات التي تعطي قيمة أكبر لاتخاذ القرار الاستراتيجي، بحيث تتم ترجمة المعلومات وتقديمها في شكل تقارير أو جداول أو أشكال بيانية.

- **النشر واتخاذ القرار:** عند الانتهاء من عملية التحليل والتركيب يتم الحصول على معلومات معالجة لا يكون لها قيمة إذا تم احتجازها ولم يتم نشرها في الوقت المناسب، وإلى الشخص المناسب لاتخاذ القرار المناسب، حيث لا تجدي كل المراحل السابقة نفعاً إذا لم تنشر المعلومات لتصل إلى متخد القرار الاستراتيجي بالمؤسسة.

- **المراجعة:** أي مراجعة الآثار الناتجة عن القرار المتخد

وترى الدراسة الحالية بأنه يمكن وضع مراحل اليقظة الاستراتيجية في المرحلتين الآتتين:

المرحلة الأولى: مرحلة تصميم النظام، ويتم في هذه المرحلة:

- تحديد العناصر الأساسية للمعلومات بالإضافة إلى المصادر المرتبطة بها وتحديد الموارد البشرية وتحديد الميزانيات اللازمية لها

- جمع المعلومات، أي الحصول على جميع المعطيات المأخوذة من البيئة من مصادرها المختلفة، سواء من المصادر الرسمية (الصحفة، و البرامج الإذاعية، والكتب، ووسائل الإعلام، والأقراس المضغوطة CD ROM)، أو المصادر غير الرسمية (المنافسين، الموردين، المعارض، الخ)

المرحلة الثانية: مرحلة استثمار المعلومات، ويتم في هذه المرحلة:

- **معالجة المعلومات :** أي فرز المعلومات (تقييم، وتصنيف، وفرز، وترتيب، وانقاء المفید منها، وتلخيص، واستخراج النتائج) أساس اليقظة الاستراتيجية، حيث يعتمد أساساً على قيمة المعلومات بالنسبة للمستعمل .

- **تحليل المعلومات :** ويتم في عملية تحليل المعلومات للتأكد من صحة وصدق وسلامة تلك البيانات، مع استبعاد البيانات غير الصحيحة والتي لا تحتاجها الجامعات، وتحويل تلك البيانات من صورتها الخام غير المترابطة إلى صورة ذات معنى يمكن للجامعة الاستفادة منها، وعملية تحليل المعلومات عملية مكلفة جداً، لذلك يجب توفيرها للذين يحتاجون لها من أجل استخدامها، وتعني كذلك تجميع كل المعطيات المتحصل عليها من أجل تحليلها بشكل متخصص من أجل إعطاء صورة مفصلة غنية لكل المعلومات التي تكون مختفية دائماً عن عيون وأيدي متخذي القرارات.

- **نشر البيانات والمعلومات :** من أجل الإسهام في خلق قيمة مضافة، عن طريق عرض المعلومات على القادة الجامعيين من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

طبيعة العلاقة بين الحكومة الرقمية واليقظة الاستراتيجية

أشارت نتائج إحدى الدراسات بوجود علاقة ارتباط قوية وطردية بين اليقظة الاستراتيجية وحكومة الجامعات. وإلى أهمية اليقظة الاستراتيجية، وإيمان الجامعات بتحقيق أبعاد الحكومة في الجامعات (الأكليبي، ٢٠١٩، ٣٠)، ويوضح ذلك من خلال:

- تشكل اليقظة الاستراتيجية عاملًا رئيسيًّا في نجاح الجامعات وتعظيم إنتاجيتها، من خلال توفير نظام يراقب كل ما يدور في البيئة شديدة التعقيد والبحث المستمر والتنبؤ المسبق بالإذارات المبكرة التي تحدث في محيطها التي تساعده على المعرفة المتعمقة للجامعات المنافسة والأسواق المنافسة والاستمرار في الحصول على هذه المعلومات من كافة الاتجاهات بما يساعد على اتخاذ القرارات ، فإن الحكومة الرقمية بوصفها أحد التوجهات الحديثة في إصلاح المؤسسات التعليمية المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تمثل نقلة نوعية في التعليم عن طريق الأنظمة الرقمية واستخدام شبكة الإنترنوت في الاتصال والتلزيم واسترجاع المعلومات..
- تؤدي الحكومة الرقمية دوراً بارزاً في تخفيض درجة المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري، والحد من استغلال السلطة والنفوذ، وتساعد على ربط الطموحات المستقبلية للجامعات وقيمها بالمارسات التي تؤدي إلى تحقيق أهدافها بكفاءة عالية، وخلق مناخ فعال يساعد على تحقيق التوازن بين الأهداف المؤسسية والأهداف الشخصية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة، ومنح المستفيدين وأصحاب المصالح الحق في مساءلة الإدارة، وتفعيل نظم الرقابة الداخلية والخارجية لمراجعة الأداء، وكذلك الالتزام بالنظم والقوانين والمعايير الأخلاقية بالمؤسسة، بما يسهم في رفع كفاءتها وتحسين جودة أدائها.

المotor الثالث: واقع الحكومة الرقمية في ضوء أبعاد اليقظة الاستراتيجية للجامعات المصرية

شرعت الحكومة المصرية في اتخاذ خطوات جادة نحو الحكومة الرقمية للجامعات المصرية بما يسهم في توظيف التقنيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نوعية التعليم الجامعي ومواكبة العصر الرقمي.

وعلى الرغم من جهود وزارة التعليم العالي ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فقد أشارت دراسة عباس (٢٠٢٠، ص. ٥٠٦) إلى وجود فجوة كبيرة بين التطور العلمي والتطور التكنولوجي، نظرًا لعدم استجابة التعليم الجامعي لسرعة التقنيات والاتصالات الحديثة بسبب الفقر إلى استراتيجية واضحة المعالم للبحث والتنمية والابتكار، وإدارة ضعيفة تتسم بالطابع البيروقراطي، مما يصعب على الجامعات مواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة بالطرق التقليدية في الإدارة، كما أشار سالم (٢٠٢٠) إنه رغم الاستثمارات الضخمة التي تضخها شركات الاتصالات، فإن البنية المعلوماتية مازالت غير مهيأة لاستيعاب التحول التكنولوجي

١- مشروع تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات ICTP

<http://www.ictp.org.eg>

محور التدريب على تكنولوجيا المعلومات الرؤية

الاستفادة من خدمات تكنولوجيا المعلومات في الجامعات تحتاج إلى توفير مراكز للتدريب على تكنولوجيا المعلومات، والتي تتبع القواعد القياسية الدولية في مجال التدريب، من أجل كسب ثقة المجتمع الجامعي والمجتمع المدني على حد سواء.

الرسالة

الارتقاء بمهارات أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهـمـ والعاملـينـ بالـجـامـعـاتـ فـيـ مـجـالـ تـكـنـوـلـوـجـيـاـ المـعـلـومـاتـ وـالـاتـصـالـاتـ وـذـلـكـ لـلـوـصـولـ بـهـمـ إـلـىـ أـعـلـىـ مـسـتـوـيـاتـ الـأـدـاءـ وـتـعـظـيمـ الـاسـتـفـادـةـ مـنـ النـطـرـوـرـ المستـمرـ فـيـ هـذـاـ المـجـالـ.

وصف المشروع

تم إنشاء الوحدة المركزية لأعداد ومتابعة التدريب بأمانة المجلس الأعلى للجامعات لكي تختص بالآتي:

- وضع السياسات العامة للتدريب على تقنيات المعلومات والاتصالات بالجامعات المصرية.
- تنفيذ أهداف المشروع طبقاً للاستراتيجية المعدة لذلك.
- إعداد التقارير الدورية عن نقدم العمل بالمشروع، ورفعها لإدارة مشروع تطوير نظم وتقنيات المعلومات ICTP في وزارة التعليم العالي.
- العمل على إيجاد مصادر دخل، لضمان استمرارها بعد توقف الدعم عنها.
- تم تجهيز الوحدة المركزية بالأجهزة الالزمة لسير العمل بالوحدة كما تم ضم معمل التدريب الرئيسي بوحدة إدارة المشروعات لإشراف الوحدة لتنسيق استخدام المعمل بين المشروعات المختلفة وكذلك تنفيذ تدريب العاملـينـ بالـجـامـعـاتـ فـيـ نـظـمـ وـتـكـنـوـلـوـجـيـاـ المـعـلـومـاتـ وـتـدـرـيـبـ المـدـرـبـيـنـ مـنـ الـجـامـعـاتـ الـمـخـلـفـةـ.
- تم بناء قاعدة بيانات مركزية لتسجيل بيانات المتدربين وبيانات مراكز التدريب الفرعية وإصدار الشهادات للمتدربين وكذلك إصدار التقارير الإحصائية.

الأهداف

- وضع السياسات العامة لتدريب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهـمـ والعاملـينـ بالـجـامـعـاتـ علىـ مـهـارـاتـ تـكـنـوـلـوـجـيـاـ المـعـلـومـاتـ وـالـاتـصـالـاتـ لـلـارـتـقاءـ بـمـسـتـوـيـ الـأـدـاءـ فـيـ الـعـلـمـيـةـ الـتـعـلـيمـيـةـ وـالـبـحـثـيـةـ وـالـإـدـارـيـةـ بـالـجـامـعـاتـ.
- نشر الوعي بثقافة " التدريب للجميع على تكنولوجيا المعلومات " لضمان التطوير المستمر.

تصور مقترن

- المتابعة المركزية لإجراءات التدريب والاختبارات لضمان جودة التدريب.
- المتابعة المركزية لإدارة الموارد المتاحة بمراكز التدريب بالجامعات.
- إنشاء منظومة متكاملة للتدريب على أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك من الكوادر البشرية المدربة والإمكانيات والأجهزة بالجامعات.

المخرجات

- إنشاء وحدة مركزية للتدريب على تكنولوجيا المعلومات بالمجلس الأعلى للجامعات بالإضافة إلى عدد ٢٢ مركز للتدريب على تكنولوجيا المعلومات بالجامعات وتجهيزها بالمستلزمات والكوادر البشرية اللازمة.
- توفير تطبيق اختبار إلكتروني www.scutraining.edu.eg لتقديم اختبارات للمتدربين
- توفير المادة التدريبية لعدد ٢٥ دورة تدريبية، مع استحداث دورات نوعية للتدريب على المكتبات الرقمية ونظم المعلومات الإدارية.
- تدريب أكثر من ٢٨٦ ألف متدرب من أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعات على دورات التدريبية.
- بلغ إجمالي أعداد دورات التدريب التي قامت بها مراكز التدريب بالجامعات ١٥٢٠٢ دورة.
- بلغ إجمالي أعداد المتدربين الناجحين على مستوى جميع الجامعات ٢٨٦٦٨١ (متدرب).

٢- مشروع شبكة الجامعات المصرية (EUN)

(<https://scu.eg/pages/eun>)

في ضوء التطور الهائل والسرع في الثمانينيات من القرن الماضي في عالم الحاسوبات الآلية ونظم المعلومات والزيادة الملحوظة للتداير المعلومات والبيانات بأسرع وقت ممكن، تم إنشاء شبكة الجامعات المصرية عام ١٩٨٧م بمقرها الرئيسي بمبنى المجلس الأعلى للجامعات بجامعة القاهرة، بهدف ربط الجامعات المصرية بعضها البعض بحيث يمكنهم المشاركة في الموارد المختلفة المتاحة لدى كل جامعة، ومن ثم أصبحت شبكة الجامعات هي أول شبكة محلية وقومية للجامعات المصرية.

ثم تم ربط شبكة الجامعات المصرية بالشبكة الأوروبية الأكademie والبحثية European Academic and Research Network (EARN) عام ١٩٨٩م، وهي شبكة مخصصة لخدمة الباحثين والأكاديميين على مستوى العالم، وفي أكتوبر ١٩٩٣ تم ربط المقر الرئيسي لشبكة الجامعات المصرية بشبكة الإنترنت عن طريق خط ربط مؤجر يربطها بمدينة مونبلير (Montpellier) فرنسا بسرعة ٩,٦ ك ب/ث، ثم تم زيادة سرعة الربط إلى ٦٤ ك ب/ث في أغسطس ١٩٩٤م وربطها بباريس، لتصبح الشبكة هي بوابة مصر الرئيسية للاتصال بالإنترنت، ونظراً لتزايد حجم التشغيل والاستخدام والتطوير المستمر فإن خطوط شبكة الجامعات المصرية بشبكة الإنترنت قد تم زراعتها تدريجياً

تصور مقترن

لتصل الآن إلى ١.٤ جيجابت/ ث، هذا بالإضافة لربطها بشبكات عالمية بحثية أخرى مثل (STM1, GEANT9, Internet2)

الأهداف

أن تصبح الشبكة المصدر الرئيسي للوصول إلى المعلومات والمعرفة التي يحتاجها المجتمع الأكاديمي المصري.

- أن تمتلك الشبكة القدرات والإمكانات اللازمة لتوفير أعلى مستوى من البنية الأساسية في المعلومات والمعلومات.

- أن تحقق الشبكة ضمان للجودة العالية والاعتمادية وتحسين الأداء وكذلك تطوير آليات ونظم تأمين الشبكة لضمان أمن وحماية المعلومات والموارد.

- أن تساهم الشبكة في تطوير منظومة التعليم العالي

- أن يتم تفعيل بوابة إلكترونية موحدة تتضمن خدمات الشبكة المختلفة

الاستراتيجية

- مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ

- استحداث الآليات التي تكفل تسهيل وسرعة تحقيق الأهداف القصيرة والمتوسطة وبعيدة المدى

- التقليل التدريجي لدعم الدولة في مقابل زيادة تدريجية في الاعتماد على الإمكانيات الذاتية

- التحديث المستمر للبنية الأساسية للشبكة وخطوط الربط بما يحقق الاحتياجات والمتطلبات للمجتمع الجامعي وبما يتواكب مع أحدث التقنيات.

- الشراكة مع المؤسسات التي تعمل في المجال وخلق تحالفات مستدامة مع المؤسسات المملوكة والجهات الممثلة لها

- توطيد العلاقات بالمؤسسات المشابهة في مصر والوطن العربي والمجتمع العالمي والعمل على التوأمة المستمرة في اللقاءات والتجمعات المحلية والإقليمية.

٣- المكتبة الرقمية

(<http://www.eksc.edu.eg>

في إطار مشروع تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICTP في التعليم العالي، تم بناء اتحاد المكتبات الجامعية المصرية في بداية عام ٢٠٠٦م تشرف عليه وحدة المكتبة الرقمية، كأحد الوحدات التابعة لمركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية بالمجلس الأعلى للجامعات. وتسعى الوحدة إلى

تصور مقترن

رفع كفاءة خدمات المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية من خلال الاعتماد على تطبيقات الجيل الثاني لبيئة الويب مما يساعد على تقديم معلومات تفاعلية، بالإضافة إلى دعم أو اصر التعاون بين مؤسسات تقديم خدمات المعلومات بالتعليم العالي مما يساعد على ترشيد النفقات وتحقيق أفضل استغلال للموارد المتاحة وتعظيم معدلات الإفادة من تلك الموارد من جانب مجتمع المستفيدين. لذلك قامت وحدة المكتبة الرقمية بتأسيس اتحاد لمكتبات الجامعات المصرية والذي يعتبر أكبر برنامج تعاوني لمؤسسات المعلومات في مصر والوطن العربي حيث تشارك فيه أكثر من ٤٣ مؤسسة تتضمن:

- الجامعات الحكومية (٢٤)
- الجامعات الخاصة (٦)
- مؤسسات بحثية وخدمية (١٣)

وتتيح الوحدة الوصول للخدمات واستخدام المكتبة الرقمية، عن طريق الحاسوبات المتصلة بشبكة الجامعات المصرية

رؤية وحدة المكتبة الرقمية

"تقوم الوحدة بإدارة أنشطة اتحاد المكتبات الجامعية المصرية: وهو برنامج تعاوني تشارك فيه العديد من الهيئات الأكademية والبحثية سعياً لتطوير سبل إتاحة مصادر المعلومات وخدمات المكتبات بما يتناسب مع متطلبات البيئة الرقمية الإلكترونية الجديدة وتحديات القرن الواحد والعشرين".

رسالة وحدة المكتبة الرقمية

"تحقيق التعاون بين مؤسسات المعلومات بالتعليم العالي من خلال توحيد سياسات العمل بالمكتبات الجامعية وتوفير قناة موحدة لتقديم كافة الخدمات المعلوماتية لمجتمع المستفيدين بمنظومة التعليم العالي".

أهداف وحدة المكتبة الرقمية

- تعزيز الروابط الرسمية بين أعضاء الاتحاد بعرض تدعيم التعاون ومشاركة المصادر.
- دعم الوصول الأمثل إلى المعلومات لأعضاء الاتحاد عن طريق التعاون على الصعيدين الوطني وال العالمي.
- دعم بناء مجموعات المكتبات وتوحيد السياسات.
- توفير الدعم لتطوير وإدارة نظم المكتبات المشتركة.
- تحسين مهارات الوعي المعلوماتي ومشاركة التدريب والموارد والخبرات.
- اختيار مصادر معلومات رقمية ملائمة لمجتمع البحث العلمي المصري.

تصور مقترن

- تطوير قائمة موحدة لمصادر المعلومات الرقمية المطلوبة.
- التفاوض مع وكلاء ووزاري المصادر الرقمية للوصول إلى أقصى توفير في نفقات الاشتراك بالمصادر الرقمية والحصول على أكبر قدر من القيمة المضافة للمشاركة في هذه المصادر.
- إدارة وتحديث الاشتراكات مع أعضاء الاتحاد.
- جذب أعضاء جدد للاتحاد.
- استضافة نظام ميكنة المكتبات وإتاحة الوصول إلى مصادر المكتبة الرقمية لجميع أعضاء الاتحاد
- إدارة وتنسيق والإشراف على مشروع ميكنة المكتبات الجامعية بالاتحاد.
- توحيد واعتماد أدوات العمل بـميكنة كخطط التصنيف وقوائم الضبط الاستنادي.
- استضافة وتنظيم مؤتمرات وورش عمل في تخصص المكتبات وعلم المعلومات.
- الاشتراك في المؤتمرات والأحداث الدولية المرتبطة بتخصص المكتبات وتمثيل الاتحاد في هذه الأحداث.
- إعداد تقارير متابعة وتحاليل إحصائيات استخدام المكتبة الرقمية وـميكنة المكتبات.
- تطوير نموذج تجاري للاتحاد لدعم التمويل الذاتي، لضمان استمرارية الاتحاد.

الخدمات

- دعم اللجان العلمية من خلال إعداد تقارير الانتقال العلمي ومعامل التأثير لأبحاث المتقدمين للجان الترقى، وكذلك النظر في التظلمات المتعلقة بالانتقال العلمي
- رفع معدلات الإلقاء من مصادر المعرفة المتاحة بينك المعرفة المصري من خلال التدريب والتوعية من أجل رفع كفاءة وجودة البحث العلمي بالجامعات المصرية.
- رفع جودة الدوريات العلمية الصادرة عن الجامعات المصرية في ضوء المعايير الدولية ونشرها إلكترونياً من خلال بوابة المعرفة للمكتبات الجامعية.
- السعي نحو تطبيق برامج كشف الانتقال العلمي للرسائل الجامعية.
- ميكنة كافة المكتبات الجامعية بالجامعات المصرية من خلال بوابة اتحاد المكتبات الجامعية www.eulc.edu.eg

- إنشاء مستودع رقمي للنصوص الكاملة للرسائل الجامعية المجازة بالجامعات المصرية، وكذلك بيانات مخططات الرسائل قيد الدراسة.
- تكثيف مقالات كافة الدوريات العلمية الصادرة بالجامعات المصرية ورفع النصوص الكاملة لها.
- التدريب والتأهيل للكوادر البشرية المتخصصة في مجال المعلومات بمشروعات المكتبات الرقمية بالجامعات المصرية.
- المساهمة في الجهود القومية الرامية إلى رفع تصنيف الجامعات المصرية.

٤- الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني (<http://www.eelu.edu.eg>)

تم إنشاء الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني الأهلية بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٣ لسنة ٢٠٠٨ كأول جامعة مصرية تبني مبدأ التعلم الإلكتروني. وفي عام ٢٠١٨، صدر القرار الجمهوري رقم ٧١ بتحويل الجامعة من جامعة خاصة إلى جامعة أهلية وذلك بهدف تقديم خدمات تعليمية لجميع المحافظات المصرية بأعلى مستويات الجودة، وبتكلفة مناسبة اجتماعياً. و تعمل على إمداد سوق العمل بعناصر ذات مهارات عالية وقدرة على التعامل مع التكنولوجيات البازغة وعلى دراية بأحدث ما وصل إليه العلم في مجالاتها التخصصية.

وتعتبر الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني الأهلية هي الجامعة المصرية الوحيدة التي استطاعت أن تحرر منتسبيها من الطلاب من عامل المكان والزمان، مع الاحتفاظ بالتواصل والتفاعل بين الأستانة والطلاب، وذلك من خلال توفير الجامعة لقنوات تعليمية مرنّة معتمدة على أدوات التعلم الإلكتروني والتعلم الذاتي، وبمناهج تتسم بالمعاصرة والارتباط بسوق العمل، واستطاعت الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني الأهلية تخريج المئات من الطلاب الذين أنهوا دراستهم بمرحلة البكالوريوس والدراسات العليا منذ نشأتها عام ٢٠٠٨.

وتهدف الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني الأهلية إلى تقديم خدمات تعليمية وتدريبية على أعلى مستوى من الجودة، وإمداد سوق العمل بعناصر قادرة على التعامل مع التكنولوجيات المتقدمة، والعمل على التطوير المستمر للبيئة التعليمية.

وتميز الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني الأهلية باستخدام أحدث التكنولوجيا في التدريس للطلاب، ومن أدوات التدريس التقنية:

- مؤتمرات الفيديو - Video Conferences

- فصول افتراضية - Virtual Classes

رؤية الجامعة

جامعة رائدة على المستوى الإقليمي في تقديم كافة الخدمات التعليمية بنظام التعلم الإلكتروني على أعلى مستوى من الجودة، وتساهم في إعداد قادة المستقبل لكي يكون لهم تأثير إيجابي على الجانبين الاقتصادي والمجتمعي في مصر والعالم.

رسالة الجامعة

تقديم خدمات تعليمية وتدريبية على أعلى مستوى من الجودة، وإمداد سوق العمل بعناصر قادرة على التعامل مع التكنولوجيات المتقدمة، وتعمل على التطوير المستمر للبيئة التعليمية.

الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى إستطلاع وتحليل آراء أعضاء هيئة التدريس حول مداخل اليقظة الاستراتيجية وابعادها لتفعيل الحكومة الرقمية بالجامعات المصرية، وفيما يلي توضيح إجراءات الدراسة الميدانية، وتفسير نتائجها وأهم مقتضيات الدراسة.

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

تتمثل هذه الإجراءات في تصميم الأداة، وتحديد العينة

١- الأداة (التصميم - التحكيم- الصدق والثبات)

تم تصميم استبانة تناولت عدة عبارات تحدد مداخل اليقظة الاستراتيجية وابعادها في تفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية، وتم إعدادها بعد الإطلاع على نتائج الدراسات السابقة والأدبيات التربوية ذات الصلة. وتكون من جزأين: الأول بيانات أساسية، والثاني العبارات وتم عرضها في خمس محاور، وجاءت في (٥٤) عبارة، وتم عرضها بصورةها المبدئية على (١١) من السادة المحكمين، ثم تم إجراء التعديلات المناسبة وأصبحت في صورتها النهائية جاهزة للتطبيق من (٤٠) عبارة، وتبين درجة الموافقة (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، ضعيفة، ضعيفة جداً)، ثم نشر رابط الإجابة عن هذه الاستبانة على الإنترنت من خلال:

https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSchZkHDn7iLBCKBoBUI1nMFN5wGtKLwb74NpUi_x_2aDXw3n3w/viewform?usp=pp_url

وتم تحديد القيم (٥، ٤، ٣، ٢، ١) لتقابل التقديرات السابقة لكل عبارة من عبارات الاستبانة، وكان تصحيحها بطريقة إيجابية كما يلي:

تصور مقترن

جدول (١) تصحيح عبارات الاستبانة

عيارات المقياس	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
إيجابي	٥	٤	٣	٢	١

يشير الجدول السابق إلى تصحيح الاستبانة طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي، حيث إن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، ضعيفة، ضعيفة جداً) مقياس ترتيبى، والأرقام التي تدخل في برنامج spss تعبر عن الأوزان

وقد تحدد مستوى الموافقة الذي يعني تقدير طول الفترة التي يمكن من خلالها الحكم على تحقق العبارة من حيث كونها (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، ضعيفة، ضعيفة جداً)، من خلال العلاقة التالية:(جابر عبد الحميد، وأحمد خيري كاظم، ١٩٨٦، ٩٦)

حيث تشير **A** إلى مستوى الموافقة، وتشير **N** إلى عدد الاستجابات وتساوي (٥) وتوضح الفترات التالية مستوى ومدى الموافقة لكل استجابة من استجابات الاستبانة.

جدول (٢) يوضح مستوى ومدى الموافقة لكل استجابة

المدى	مستوى الاستجابة (المناسبة)	مستوى الاستجابة (ال المناسبة)
$1 \leq x < 1.8$	غير مناسبة	ضعيفة جداً
$1.8 \leq x < 2.6$	مناسبة بدرجة ضعيفة	ضعيفة
$2.6 \leq x < 3.4$	مناسبة بدرجة متوسطة	متوسطة
$3.4 \leq x < 4.2$	مناسبة بدرجة كبيرة	كبيرة
$4.2 \leq x \leq 5$	مناسبة بدرجة كبيرة جداً	كبيرة جداً

- الصدق: تم التتحقق من صدق الاستبانة من خلال صدق المحكمين

- الثبات: تم التتحقق من ثبات الاستبانة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لجميع عبارات محاور الدراسة على عينة استطلاعية تكونت من عشرين من أعضاء هيئة التدريس ، ويوضح جدول (٣) قيم ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الدراسة

جدول (٣) ألفا كرونباخ ومعاملات الثبات لكل محاور الدراسة

المجال	العبارات	معامل الثبات	m
تفعيل الحكومة الرقمية في ضوء بعد التنافسي	٨ - ١	٠.٧٩٥	١
تفعيل الحكومة الرقمية في ضوء بعد التجاري	١٦ - ٩	٠.٧٩٨	٢
تفعيل الحكومة الرقمية في ضوء بعد التكنولوجي	٢٤ - ١٧	٠.٨٠٠	٣
تفعيل الحكومة الرقمية في ضوء بعد البيئي	٣٢ - ٢٥	٠.٧٩٢	٤
تفعيل الحكومة الرقمية في ضوء بعد التنظيمي	٤٠ - ٣٣	٠.٨٠٠	٥
المجموع الكلي	٤٠ - ١	٠.٩٧٠	

تصور مقترح

يتضح من الجدول السابق أن قيم ألفا كرونباخ كانت مرتفعة وتقرب من الواحد الصحيح، مما يعني أن الثبات مرتفعاً ويؤكد إن الاستبانة تتميز بالثبات ويمكن استخدامها علمياً.

٢- عينة الدراسة

بعد أن تم نشر الاستبانة على اللينك المشار إليه سابقاً، جاوب عنها (١٢٦) عضواً من أعضاء هيئة تدريس بكلية التربية جامعة دمنهور وكلية البنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس، وتم التطبيق خلال شهر إبريل ومايو لعام ٢٠٢١، ويوضح الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة والنسبة المئوية لها.

جدول (٤) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة والنسبة المئوية لها

م	متغيرات الدراسة (النوع) الدرجة العلمية	نوع الدراسة (التخصص)	النسبة المئوية	التكرار										
			٥٣.٩٦	٦٨	٢٣.٨٠	٣٠	٢٢.٢٢	٢٨	٤٧.٦١	٦٠	٢٠.٦٣	٢٦	٣١.٧٤	٤٠
			٥٣.٩٦	٦٨	٢٣.٨٠	٣٠	٢٢.٢٢	٢٨	٤٧.٦١	٦٠	٢٠.٦٣	٢٦	٣١.٧٤	

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- عدد أعضاء هيئة التدريس التربويون بلغ ٦٨ عضواً بنسبة (٥١.٩٦%)، أما عدد أعضاء هيئة التدريس تخصص علمي بلغ عددهم ٣٠ عضواً بنسبة (٢٣.٨٠%)، وأعضاء هيئة التدريس تخصص أدبي بلغ عددهم ٢٨ عضواً بنسبة (٢٢.٢٢%)، حيث أن معظم أفراد العينة من التربويين نظراً لاقتصر التطبيق على كلية التربية بجامعة دمنهور وكلية البنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس.

- عدد أعضاء هيئة التدريس من المدرسين بلغ ٦٠ عضواً بنسبة مئوية (٤٧.٦١%)، أما عدد الأستاذة المساعدين بلغ ٢٦ عضواً بنسبة مئوية (٢٠.٦٣%)، وعدد الأساتذة ٤٠ عضواً بنسبة (٣١.٧٤%)

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة الدراسة باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، وذلك على النحو التالي:

- استخدام اختبار "ت" T-Test

- معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات الاستبانة

تصور مقترن

- بعض الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات وهي: المتوسطات والانحرافات المعيارية

- استخدام معامل الارتباط لبيرسون لإيجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة

- تحليل التباين الأحادي One Way Anova

وسيتم عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها كما يلي:

١- نتائج تتعلق بتفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء أبعاد اليقظة الاستراتيجية بوجه عام

جدول (٥) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب حول مداخل اليقظة التنظيمية لتحقيق الحكومة الرقمية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الإسهام
١.	تفعيل الحكومة الرقمية في ضوء بعد التنافسي	٣.٤٣	٠.٧٦٧	٤	كبيرة
٢.	تفعيل الحكومة الرقمية في ضوء بعد التجاري	٣.٤٢	٠.٧٩٨	٥	كبيرة
٣.	تفعيل الحكومة الرقمية في ضوء بعد التكنولوجي	٣.٦٠	٠.٦٨٤	٢	كبيرة
٤.	تفعيل الحكومة الرقمية في ضوء بعد البيئي	٣.٦٨	٠.٧٢٣	١	كبيرة
٥.	تفعيل الحكومة الرقمية في ضوء بعد التنظيمي	٣.٥٠	٠.٨٨٩	٣	كبيرة
	الدرجة الكلية	٣.٥٢	٠.٧٧٢		كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن آراء أعضاء هيئة التدريس حول درجة مناسبة تفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء أبعاد اليقظة الاستراتيجية جاءت بشكل عام بدرجة كبيرة، وتزيد هذه الدرجة إلى حد ما في بعد البيئي والبعد التكنولوجي عن بعد التجاري والبعد التنافسي، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن اهتمام الجامعات المصرية يتركز حول الجانب البيئي والتكنولوجي في الوقت الحالي بدرجة أكبر وذلك لمرور الأزمة التي فرضتها جائحة كورونا من الجانب التنافسي والتجاري

وإلى حرص أعضاء هيئة التدريس على رصد عناصر البيئة المحيطة والتغيرات التي تحدث بها بهدف التعرف على ما بها من فرص لاستثمارها وما تحمله من مخاطر يجب تفاديتها

٢- نتائج تتعلق بتفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء بعد التنافسي

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتفعيل الحكومة الرقمية في ضوء بعد التنافسي، وأمكن ترتيبها بالجدول التالي:

جدول(٦) تفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء البعد التناصفي.

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	درجة الإسهام
١.	امتلاك الجامعات أنظمة مراقبة معلوماتية متقدمة	٣.٢٧	١.١٢٧	٧	متوسطة
٢.	صياغة استراتيجيات الجامعات في ضوء معلومات التحليل البيئي	٣.٤٨	١.٠٠	٣	كبيرة
٣.	توجيه جهود الجامعات نحو خدمة المستفيدين	٣.٤٨	٠.٨١٧	٣	كبيرة
٤.	توفير المخصصات المالية للفوائض بالتزامات الجامعات نحو المستفيدين	٣.٣٧	٠.٩٥٢	٥	متوسطة
٥.	معرفة مجالات البحث والتطوير الخاصة بالمنافسين.	٣.٣٧	٠.٩٢٧	٥	متوسطة
٦.	تقوية نظم أمن المعلومات للمحافظة على مكانة الجامعات في التصنيف العالمي.	٣.٥٤	٠.٩١٨	١	كبيرة
٧.	التنبؤ باحتياجات الطلاب والمستفيدين وأسواق العمل المختلفة.	٣.٥١	٠.٨٢٧	٢	كبيرة
٨.	رفع قدرة الجامعات لاتخاذ قرارات سريعة تجاه كل ما يحدث في البيئة.	٣.٤٧	٠.٧٠١	٤	كبيرة
	الدرجة الكلية للمحور	٣.٤٣	٠.٩٠٨		كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن آراء أعضاء هيئة التدريس حول درجة مناسبة تفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء البعد التناصفي للبيئة كانت مناسبة بدرجة كبيرة بنسبة (٣٤%)، وأن العبارات الأولى والرابعة والخامسة جاءت مناسبة بدرجة متوسطة، بينما العبارات الثانية والثالثة والرابعة والسبعين والثانية جاءت مناسبة بدرجة كبيرة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أهمية تطبيق الحكومة الرقمية للجامعات من خلال التعرف على الجامعات المنافسة العالمية، والمحتملة، والمنافسين الجدد، وكل ما يتعلق بإمكانياتها وقدراتها الفعلية واستراتيجياتها وكفاءتها، فضلاً عن أن ظروف جائحة كورونا فرضت عليهم أوضاعاً محددة فالخيارات بسيطة أمامهم في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، أو أن هناك رغبة ملحة لديهم لتطبيق هذه الآليات نظراً لكونها تسهم في تحقيق الحكومة الرقمية في البعد التناصفي، كما يمكن أن تعزى درجة المناسبة الكبيرة إلى أن هذه العبارات سوف يقلل من التكاليف ويعمل على زيادة جودة المنتجات من أجل زيادة العائد لا سيما أن الجامعات معنية بإنتاج أكثر من منتج ومن ثم التنوع من أجل الحصول على ميزة تنافسية تمكّنها من تسويق منتجاتها إلى الأسواق المختلفة. ويتفق هذا مع نتائج دراسة (2011) Melitski; Carrizales; Manoharan; and Holzer، ودراسة (2015) Mahundu، ودراسة (2016) Garg، ودراسة الهرود (٢٠١٨)، ودراسة الدهشان، وجاد الله (٢٠٢٠).

٣- نتائج تتعلق بتفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء البعد التجاري

يوضح الجدول التالي:

جدول (٧) تفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء البعد التجاري

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الإسهام
١.	تحديد الفجوات بين الخدمات التي تقدمها الجامعات واحتياجات المستفيدين	٣.٦٢	٠.٧٥٧	٢	كبيرة
٢.	التوسيع في المشاركة في المؤتمرات والندوات التي تربط الجامعات بقطاعات سوق العمل.	٣.٦٩	٠.٨٤٣	١	كبيرة
٣.	مراقبة التغيرات المفاجئة وغير المتوقعة في البيئة الخارجية للجامعات	٣.٤٢	٠.٩١٥	٤	كبيرة
٤.	تحديد متطلبات وأذواق المستفيدين ورغباتهم	٣.٢٩	١.٠٤	٨	متوسطة
٥.	الاستعانة بالوسائل الرقمية المختلفة لدراسة سوق العمل والتنبؤ بمتطلباته	٣.٢٨	٠.٩٠٩	٧	متوسطة
٦.	المتابعة المستمرة للمنتجات الجديدة للمنافسين عبر الوسائل الرقمية المختلفة	٣.٥٤	٠.٧٣٤	٣	كبيرة
٧.	التسويق الرقمي لخدمات ومنتجات الجامعات	٣.٣٢	٠.١١٢	٦	متوسطة
٨.	تعديل الخدمات التي تقدمها الجامعات حسب التغيرات الجديدة.	٣.٣٧	٠.٩٣٥	٥	متوسطة
	الدرجة الكلية للمحور	٣.٤٤	٠.٧٦٦		كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن آراء أعضاء هيئة التدريس حول درجة مناسبة بتفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء البعد التجاري للبيئة كانت مناسبة بدرجة كبيرة بنسبة (٣٤%)، وأن العبارات الرابعة والخامسة والسابعة والثامنة جاءت مناسبة بدرجة متوسطة، يعزى ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس يؤكدون على ضرورة مراجعة الجامعات لأنشطتها المختلفة وبذل مزيد من الجهد لرصد إمكانيات الجامعات المنافسة وقدراتها المختلفة وتوقع أداءها المستقبلي بما يساعدها على تحليلاً لوضع التنافسي وتعزيز مكانتها التنافسية، بينما العبارات الأولى والثانية والثالثة السادسة جاءت مناسبة بدرجة كبيرة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى إدراك هيئة أعضاء التدريس بأهمية مشاركة الجامعات في سوق العمل من وجهة نظرهم، كما يمكن أن يعزى إلى أهمية الحكومة الرقمية للجامعات من خلال التعرف على احتياجات المستفيدين وأسواق العمل على المدى القصير والمدى الطويل لتطوير العلاقة بينهم وبين الجامعات، عن طريق دراسة احتياجات أسواق العمل، والدراسات العلمية، والمؤتمرات، وعلى الرغم من وجود بعض استجابات أعضاء هيئة التدريس والتي جاءت بدرجة متوسطة، فإن هذا يعني أنها إشارات يمكن الاعتماد عليها في تحقيق وتحقيق الاستثمار الفرص ومزايا أسواق العمل ووضع البديل المحتملة مستقبلاً، واستثمار عامل الزمن لسبق الفعل ومعرفة الأحداث قبل وقوعها وتوقع ما فيها من مخاطر وفرص محتملة. ويتفق هذا مع نتائج دراسة Melitski; Carrizales; Manoharan; and Holzer (2011)، ودراسة (2015) Mahundu، ودراسة (2016) Garg، ودراسة الهرود (٢٠١٨)، ودراسة الدهشان، وجاد الله (٢٠٢٠).

٤- نتائج تفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء البعد التكنولوجي

يوضح الجدول التالي:

جدول(٨) تفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء البعد التكنولوجي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الإسهام
١.	تطوير شبكة الاتصال بالجامعات لخدمة نظم المعلومات بها	٣.٨٣	٠.٧٦٧	١	كبيرة
٢.	تطوير الأجهزة والبرمجيات المتقدمة بالجامعات	٣.٧١	٠.٨٦٨	٣	كبيرة
٣.	التدريب المستمر للعاملين بالجامعة على أساليب الحكومة والوسائل الرقمية الحديثة	٣.٧١	٠.٧٨٠	٣	كبيرة
٤.	توفير قاعدة بيانات شاملة ومتاحة لكل الأقسام والوحدات بالجامعات	٣.٤٩	٠.٧٩٧	٦	كبيرة
٥.	تقديم الخدمات للمستفيدين في ضوء مراقبة تحركات الجامعات	٣.٥٣	٠.٧٦٦	٥	كبيرة
٦.	رضا المستفيدين عن الخدمات التي تقدمها الجامعات رقمياً	٣.٢٧	٠.٧٩٤	٧	متوسطة
٧.	مواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية في كافة التخصصات الجامعية	٣.٥٦	٠.٧٣٣	٤	كبيرة
٨.	إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالاستفادة من التقنيات الرقمية الجديدة	٣.٧٥	٠.٦٩٢	٢	كبيرة
	الدرجة الكلية للمحور	٣.٦٠	٠.٧٧٤		كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن آراء أعضاء هيئة التدريس حول درجة مناسبة بتفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء البعد التكنولوجي للبيئة كانت مناسبة بدرجة كبيرة بنسبة (%) ٣.٦٠، باستثناء العبارة السادسة التي جاءت مناسبة بدرجة متوسطة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس يرون أن الجامعات تشهد طفرة وتغيرات تكنولوجية متلاحقة وسريعة وكان عليها أن تصغي لتلك التغيرات وتعطيها حقها من الاهتمام، وأن تسعى للتطوير والتحسين المستمر وتعديل الاستراتيجيات واستخدام الأدوات والوسائل المتقدمة والاستفادة من المعارف والعلوم أبرز التحديات التي تواجه الجامعة وفي ضوء جائحة كورونا، كما يمكن أن يعزى إلى أهمية الحكومة الرقمية للجامعات من خلال مراقبة التطورات التكنولوجية في ميدان البحث العلمي، التطورات المستجدة التكنولوجية الحالية والمستقبلية في بيئه الجامعات، عن طريق قواعد البيانات، والمؤتمرات، والنشرات، وأناأعضاء هيئة التدريس يرون أن استخدام التكنولوجيا في الجامعات سوف تمنع الجامعات المنافسة من معرفة العمليات المستخدمة في الإنتاج، ومن ثم إلغاء فكرة تقليد المنتجات، كما يمكن أن يعزى اتفاق أعضاء هيئة التدريس على أهمية هذه العبارات إلى دورها في كسب مستفيدين جدد ومن ثم تعزيز الثقة بي الجامعة والمستفيدين.

٥- نتائج تفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء البعد البيئي

يوضح الجدول التالي:

جدول(٩) تفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء البعد البيئي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الإسهام
١.	دراسة القوانين والتشريعات الصادرة عن الدولة وترتبط بالجامعات وقطاعات سوق العمل	٣.٦٨	٠.٧٧٦	٥	كبيرة
٢.	متابعة التقارير والنشرات المحلية والعالمية التي تؤثر على الجامعات.	٣.٧٥	٠.٦٨٩	٣	كبيرة
٣.	تفویة العلاقات بين الجامعات والمؤسسات المحلية والإقليمية.	٣.٨٧	٠.٧٤٨	١	كبيرة
٤.	التوسيع في الحصول على المعلومات والوثائق ذات الصلة لممارسة الأنشطة الجامعية	٣.٧٩	٠.٩٨٢	٢	كبيرة
٥.	وضع قواعد لتنظيم العمل داخل الجامعات في علاقتها بمؤسسات المجتمع والمستفيدين منها.	٣.٦٧	٠.٩١١	٦	كبيرة
٦.	التنبؤ بردود فعل الجامعات المحلية والعالمية حيال مواجهة مخاطر المنافسة	٣.٤٥	١.٠٤٨	٨	كبيرة
٧.	بناء قاعدة معلومات على أساس علمية واضحة وشاملة تتيح عملية التحليل ومعالجة تلك المعلومات	٣.٦٩	١.٠٣١	٤	كبيرة
٨.	تقدير دور مجالس الجامعات وأصحاب المصالح في تقييم أداء الجامعات رقمياً.	٣.٥٣	٠.٩٠٩	٧	كبيرة
الدرجة الكلية للمحور					

يتضح من الجدول السابق أن آراء أعضاء هيئة التدريس حول درجة مناسبة تفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء البعد البيئي لليقظة كانت مناسبة بدرجة كبيرة بنسبة (٣٦٪)، جاءت مناسبة بدرجة كبيرة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أهمية البعد البيئي من وجهة نظرهم في الوقت الحالي ودوره الهام في تفعيل الحكومة الرقمية، كما يمكن أن يعزى إلى أهمية الحكومة الرقمية للجامعات من خلال مراقبة كل الظواهر الاجتماعية من صراعات وانتشار السلوكيات غير المرغوبة وغيرها، ومتابعة التشريعات والقوانين التي ترتبط بالجامعات وأسواق العمل بشكل مباشر أو غير مباشر، ومتابعة الأحداث السياسية العالمية والمحلية، والتغيرات المناخية، والتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل أو باخر على نشاط الجامعة مثل الاتجاهات الاقتصادية، حالة التضخم، والعرض والطلب، والسياسية المالية للحكومات، مما يدل على حرص أعضاء هيئة التدريس بضرورة أن تتصل الجامعات بيئتها الخارجية ومحاولة تلبية احتياجاتها المختلفة. ويتحقق هذا مع نتائج دراسة Melitski; Carrizales; Manoharan; and Holzer (2011)، ودراسة Mahundu (2015)، ودراسة Garg (2016)، ودراسة الهر ôط (٢٠١٨)، ودراسة الدهشان، وجاد الله (٢٠٢٠).

٦-نتائج تفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء البعد التنظيمي
يوضح الجدول التالي:

جدول (١٠) تفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء البعد التنظيمي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الإسهام
١.	توافر رؤية واضحة للحكومة الرقمية.	٣.٥٦	١.٠١٦	٢	كبيرة
٢.	توفير نظام إعلامي رقمي قوي للرد حول ما يتناوله الرأي العام عن الجامعات	٣.٣٠	١.١٤	٧	متوسطة
٣.	الإعلان عن التقارير ونتائج أداء الجامعات سنويًا على شبكة الإنترنت	٣.٦١	٠.٩٦٣	١	كبيرة
٤.	الإفصاح عن المعايير المتتبعة لشغل المناصب الإدارية على شبكة الإنترنت	٣.٥٤	٠.٩٨٥	٣	كبيرة
٥.	تفعيل الرقابة الداخلية بالجامعات لمتابعة أدانها عبر الوسائل الرقمية الحديثة،	٣.٥٦	١.٠٨٥	٢	كبيرة
٦.	ال усили لإيجاد قيادات داعمة وحازمة ومحفزة.	٣.٥٠	١.٠١٨	٤	كبيرة
٧.	إدارة المعلومات لاتخاذ القرارات الحاسمة وتوقع الأسواق مستقبلية	٣.٤٩	٠.٧٦٧	٥	كبيرة
٨.	تعزيز الديمقراطية الرقمية من خلال المحاسبة	٣.٤٨	١.٠٣٣	٦	كبيرة
	الدرجة الكلية للمحور	٣.٥٠٥	١.٠٠٠٨		كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن آراء أعضاء هيئة التدريس حول درجة مناسبة تفعيل الحكومة الرقمية للجامعات المصرية في ضوء البعد التنظيمي لليقظة كانت مناسبة بدرجة كبيرة بنسبة (٣٥٠٥٪)، ما عدا العبارة الثانية التي جاءت مناسبة بدرجة متوسطة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أهمية الحكومة الرقمية للجامعات من خلال مراقبة كافة التغيرات التي تحدث في الموارد التي تمتلكها الجامعات وتساعدها على تحقيق أهدافها وخاصة ذات الصلة بالموارد البشرية لكونها المصدر الرئيس للمواعيد والمعارف ورأس المال الفكري، فضلاً عن مراقبة الأنشطة الداخلية بالجامعات. كما يمكن أن يعزى أيضاً إلى أن حاجة الجامعات في ضوء التحديات التي تواجهها ومنها جائحة كورونا إلى التطوير والتحسين المستمر وتعديل الاستراتيجيات واستخدام الأدوات والوسائل المتعددة والاستفادة من المعارف والعلوم، مما يدل على حرص أعضاء هيئة التدريس على تطوير رؤية رسالة وأهداف وسياسات وخطط واستراتيجيات وعمليات وإجراءات وبرامج وموارد الجامعات بما يساعدها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. ويتافق هذا مع نتائج دراسة (Melitski; Carrizales; Manoharan; and Holzer 2011)، ودراسة (Garg 2016)، ودراسة الهروط (٢٠١٨)، ودراسة الدهشان، وجاد الله (٢٠٢٠).

تصور مقترن

٧- معامل الارتباط لبيرسون لدالة اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة

جدول (١١) مدى ارتباط المتغيرات بعضها على مستوى تحسين البعد التنظيمي

الدالة الإحصائية	معامل الارتباط	البعد التنظيمي
٠٠٠	.٩٣٨**	التناصي
٠٠٠	.٨١٧**	التجاري
٠٠٠	.٨٦٤**	التكنولوجي
٠٠٠	.٨٨٧**	البيئي

يوضح الجدول السابق معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين درجات الحكومة الرقمية في ضوء أبعاد اليقظة الاستراتيجية حيث جاءت جميع العلاقات طردية قوية بأعلى معامل ارتباط للبعد التناصي بقيمة .٩٣٨** عند مستوى المعنوية (٠٠١)، يليه بعد البيئي بقيمة *٨٨٧**، يليه التكنولوجي بقيمة .٨٦٤**، وأدنى قيمة ارتباط للبعد التجاري بقيمة *٨١٧**، وجميع المعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٠١.

ثالثاً: نتائج تفعيل الحكومة الرقمية في ضوء أبعاد اليقظة الاستراتيجية وفق متغير الدرجة العلمية

يوضح الجدول التالي:

جدول (١٢) نتائج اختبار التباين الأحادي (A NOVA) وفق الدرجة العلمية

المحور	الدرجة العلمية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ف	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة
البعد التناصي	مدرس	٦٠	٢٦.٤٠	٧٤٤٧	٤.٣٥	٠٠٠١٥	دالة عند مستوى ٠٠٥
	أستاذ (م)	٢٦	٣٠.٥٠	١٥٣٠			
	أستاذ	٤٠	٢٧.١٢	٥٢٤٩			
البعد التجاري	مدرس	٦٠	٢٥.٨٠	٧٦٦٤	٦.٠٢٧	٠٠٠٣	دالة عند مستوى ٠٠٥
	أستاذ (م)	٢٦	٢٧	٥٠٩٩			
	أستاذ	٤٠	٣٠.١٢	٣٦٦٧			
البعد التكنولوجي	مدرس	٦٠	٢٨.٦٠	٧١٣٤	١.٦٠٨	٠.٢٠٥	غير دالة
	أستاذ (م)	٢٦	٣٠.٥٠	١٥٣٠			
	أستاذ	٤٠	٢٨.١٢	٣٩٠٤			
البعد البيئي	مدرس	٦٠	٢٨.٢٥	٧٠٥١	٩.٠٩٧	٠.٠٠٠	دالة عند مستوى ٠٠٥
	أستاذ (م)	٢٦	٣٣.٥٠	١٥٣٠			
	أستاذ	٤٠	٢٨.٦٢	٤١١٢			
البعد التنظيمي	مدرس	٦٠	٢٥.٥٥	٨٧٤٢	١٠.٤٢٦	٠.٠٠٠	دالة عند مستوى ٠٠٥
	أستاذ (م)	٢٦	٣٢.٥٠	٠٥١٠			
	أستاذ	٤٠	٢٨.٨٨	٤٧٨٩			
الدرجة الكلية لاختبار الاستبانة	مدرس	٦٠	١٣٤.٦٠	٣٦.٤٨٧	٤.٤٢٧	٠٠٠١٤	دالة عند مستوى ٠٠٥
	أستاذ (م)	٢٦	١٥٤.٠٠	٦١١٩			
	أستاذ	٤٠	١٤٢.٨٨	٢١.٢١٦			

يتضح من الجدول السابق أنه:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس في جميع مجالات البيقظة الاستراتيجية (التنافسي - التجاري - البيئي - التنظيمي) ماعدا المجال التكنولوجي فلا يوجد بين أعضاء هيئة التدريس بدرجاتهم المختلفة فروق دلالة وقد يرجع ذلك إلى أن المجال التكنولوجي يعد متطلب أساسى ليواكب إدارة أعمال عضو هيئة التدريس بمحالاتها الثلاث (التدريس - البحث - خدمة المجتمع) ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس أكثر قدرة على التعامل مع التكنولوجيا وسبر أغوارها واستثمار الفرص لتعلم المزيد منها بل والتنافس في تعرف الحديث فيها أولا بأول، وأن الجامعة تتيح لأعضاء هيئة التدريس القيام بالتدريس والمهام الأخرى مثل أبحاث الترقى وأعمال الامتحانات، وإعداد المقررات بجانب الأعباء الإدارية بالاستفادة من التكنولوجيا واستثمارها والاستغلال الأمثل لكل ما هو جيد. ويتحقق هذا مع دراسة العتبي، والقططاني (٢٠١٥)، ودراسة خلفاوي (٢٠١٧)، ودراسة حلمي، ودروازى (٢٠١٧)، ودراسة محمود (٢٠١٧)، ودراسة عطية (٢٠١٧)، ودراسة الزهيري (٢٠١٨)، ودراسة الأكليبي (٢٠١٩)

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس في الدرجة الكلية لاختبار الاستبانة الحكومية الرقمية في ضوء أبعاد البيقظة الاستراتيجية

نتائج تتعلق بتفعيل الحكومة الرقمية في ضوء أبعاد البيقظة الاستراتيجية وفقاً لمتغير الدرجة العلمية

يوضح الجدول التالي

جدول (١٣) نتائج المقارنات البعدية شيفيه وفق متغير الدرجة العلمية (مدرس – أستاذ مساعد – أستاذ)

المحور	الدرجة العلمية	فرق المتوسطات	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة
المجال التنافسي	مدرس: أستاذ مساعد	٤،١٠٠*	٠،٠٦	دالة عند مستوى ٠،٠٥
	مدرس: أستاذ	٤،٣٢٥*	٠،٠٠٣	دالة عند مستوى ٠،٠٥
المجال التجاري	مدرس: أستاذ مساعد	٥،٢٥٠*	٠،٠٠٠	دالة عند مستوى ٠،٠٥
	أستاذ مساعد: أستاذ	٤،٨٧٥*	٠،٠٠٠	دالة عند مستوى ٠،٠٥
المجال البيئي	مدرس: أستاذ مساعد	٦،٩٥٠*	٠،٠٠٠	دالة عند مستوى ٠،٠٥
	أستاذ مساعد: أستاذ			دالة عند مستوى ٠،٠٥
المجال التنظيمي	مدرس: أستاذ مساعد	١٩،٤٠٠*	٠،٠١٥	دالة عند مستوى ٠،٠٥
	مدرس: أستاذ مساعد			دالة عند مستوى ٠،٠٥
المجال الكلي	مدرس: أستاذ مساعد			دالة عند مستوى ٠،٠٥
	أستاذ مساعد: أستاذ			دالة عند مستوى ٠،٠٥

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- توجد فروق ذات دالة إحصائية بين المدرسين والأساتذة المساعدين لصالح الأخير للمجال التناصي بفارق معنوي ٤،١٠٠ من وجهة نظر أفراد العينة، وربما يرجع ذلك إلى انشغال الأساتذة المساعدين ومحاولتهم استثمار الفرص المتاحة لتعلم المزيد منها بل والتنافس والحصول على الترقية.
- توجد فروق دالة إحصائية بين المدرسين والأساتذة في للحكومة الرقمية في ضوء البعد التجاري لصالح الأساتذة بفارق معنوي ٤،٣٢٥ ، من وجهة نظر أفراد العينة، وتعد هذه نتيجة مقبولة، فالأساتذة أكثر قدرة على التعامل مع البعد التجاري واستثمارها مستقبلاً.
- توجد فروق ذات دالة إحصائية بين المدرسين والأساتذة المساعدين لصالح الأخير للمجال البيئي بفارق معنوي ٥،٢٥٠ من وجهة نظر أفراد العينة، وربما يرجع ذلك لخبرة الأساتذة المساعدين في مجال خدمة البيئة والاستفادة من الطلاب وغيره في هذا المجال.
- توجد فروق ذات دالة إحصائية بين الأساتذة المساعدين والأساتذة لصالح الأول للمجال البيئي بفارق معنوي ٤،٨٧٥ من وجهة نظر أفراد العينة، وربما يرجع ذلك إلى أن الأساتذة المساعدين أكثر نشاطاً في المجال البيئي وأكثر تعاملًا مع الطلاب الكليات وأيضاً للحصول على الترقية.
- توجد فروق دالة إحصائية بين المدرسين والأساتذة المساعدين لصالح الأخير للمجال التنظيمي بفارق معنوي ٦،٩٥٠ من وجهة نظر أفراد العينة، وربما يرجع ذلك إلى أن الأساتذة المساعدين هم من يتولوا المسؤوليات الإدارية
- توجد فروق دالة إحصائية في درجة اختبار الاستبانة الكلي لصالح الأساتذة المساعدين في المجالات التناصية والبيئية والتنظيمية بفارق معنوي ١٩،٤٠٠

رابعاً: نتائج تفعيل الحكومة الرقمية في ضوء أبعاد البيقظة الاستراتيجية وفقاً لمتغير التخصص يوضح الجدول التالي

جدول (١٤) النتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) وفقاً لمتغير التخصص

المحور	نوع الدراسة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة
البعد التناصي	علمي	٣٠	٢٨.٢٧	٥.٢٥٢	١.٢٦٧	٠.٢٨٥	غير دالة
	أدبي	٢٨	٢٥.٨٩	٥.٨٠١			
	تربيوي	٦٨	٢٧.٧٨	٦.٥٩٥			
البعد التجاري	علمي	٣٠	٢٨.٥٠	٥.٥٣٨	١.١٧٣	٠.٣١٣	غير دالة
	أدبي	٢٨	٢٥.٩٦	٦.١٨٥			
	تربيوي	٦٨	٢٧.٥٤	٦.٧٧٧			
البعد التكنولوجي	علمي	٣٠	٢٩.٥٧	٤.٣٩٢	١.٥٢١	٠.٢٢٣	غير دالة
	أدبي	٢٨	٢٧.٢٩	٥.٦٦٣			
	تربيوي	٦٨	٢٩.١٦	٥.٧٩١			
البعد البيئي	علمي	٣٠	٣٠.٩٣	٤.٠٥٩	٢.٤٧١	٠.٠٨٩	غير دالة
	أدبي	٢٨	٢٧.٦١	٥.٩١٥			

تصور مقترن

			٦.٢٣٨	٢٩.٥٦	٦٨	تربوي	
غير دالة	٠.١٨٢	١.٧٢٧	٥.٧٥٨	٢٩.٥٣	٣٠	علمي	البعد التنظيمي
			٦.٨٠١	٢٦.١١	٢٨	أدبي	
			٧.٦٧٢	٢٨.١٨	٦٨	تربوي	
			٢٢.٧٥١	١٤٦.٨٠	٣٠	علمي	
غير دالة	٠٠.١٦٩	١.٨٠١	٢٧.٧١٤	١٣٢.٦٦	٢٨	أدبي	الدرجة الكلية
			٣١.٢٢٣	١٤٢.٢٢	٦٨	تربوي	

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تخصصات أعضاء هيئة التدريس لتقريب قيمة المتوسطات في مجال اليقظة الاستراتيجية ككل فيما يتعلق بأبعادها سواء التناصفي والتجاري والتكنولوجي والبيئي والتنظيمي والدرجة الكلية للاستبانة، ويمكن تفسيره أن أغلب أعضاء هيئة التدريس على اختلاف تخصصاتهم سواء العلمي أو الأدبي أو التربوي يمتلكون نفس القدرات ولا يوجد أثر التخصص في الحكومة الرقمية.

التصور المقترن لتفعيل الحكومة الرقمية بالجامعات المصرية في ضوء أبعاد اليقظة الاستراتيجية

في ضوء مفهوم الحكومة الرقمية وأبعاد اليقظة الاستراتيجية، يمكن وضع تصور مقترن لتفعيل الحكومة الرقمية بالجامعات المصرية في ضوء أبعاد اليقظة الاستراتيجية، ويشمل التصور المقترن ما يلي:

١- منطقات التصور المقترن

يسند التصور إلى مجموعة من المنطقات والمرتكزات التي أسفرت عنها الدراسة ، من أهمها:

- توجه الدولة للاهتمام بالرقمنة والحكومة الرقمية.
- يضمن تطبيق للحكومة الرقمية بالجامعات تقديم الخدمات بطرق ذكية ومبتكرة، تعزيز جودة المخرجات الجامعية.
- تشكل الحكومة الرقمية للجامعات صمام أمان محكم لشكل العلاقة التفاعلية بين الجامعات والمستفيدين والمؤسسات التفاعلية في سوق العمل، وتتضمن بنفس الوقت الحقوق المتبادلة المستندة على الموارد التشريعية والقانونية.
- توفر الحكومة الرقمية للجامعات فرصة الاستخدام الأمثل للموارد على كافة المستويات الجامعية بما يحقق الشفافية المتبادلة والعدالة المتساوية والمسؤولية المترابطة.
- تغيير طبيعة العمل وإعادة تعريف الكفاءة: تسريع التقنيات وأساليب العمل المتقدمة، وتوسيع وتبسيط سير العمل، وتقليل العمليات اليدوية.
- ارتباط الحكومة الرقمية للجامعات بعملية صنع القرار الذكي في الواقع، وإلقاء نظرة عامة مناسبة على بيئه الأعمال في المستقبل.

- رفع كفاءة الموظفين عن طريق طرح حلول تكنولوجيا المعلومات محل العديد من العمليات والأنشطة دون التسبب في بطالة

٢- أهداف التصور المقترن

في ضوء نتاج الدراسة وفي ضوء منطلقاتها، فإن التصور المقترن يهدف إلى:

- توفير المتطلبات الالزامية لجعل الجامعات بيئة رقمية تتميز بالكفاءة والفاعلية

- إنشاء وحدات للتسويق الرقمي للخدمات التي تقدمها الجامعات

- تقديم الخدمات الجامعية على أساس اقتصادية تضمن الكفاءة والفاعلية ورضا المستفيدين

- تطوير برامج التدريب بالجامعات في ضوء التحولات العالمية والثورة الرقمية الحادثة بشكل مستمر

٣- تفعيل الحكومة للجامعات المصرية في ضوء أبعاد اليقظة الاستراتيجية

ترى الدراسة الحالية أن تفعيل الحكومة للجامعات المصرية في ضوء أبعاد اليقظة الاستراتيجية تمثلت في النتائج الميدانية التالية :

- تحققت أبعاد اليقظة الاستراتيجية بدرجة كبيرة على النحو التالي : الترتيب الأول بعد البيئي بمتوسط حسابي ٣.٦٨، ثم في ضوء بعد التكنولوجي بمتوسط حسابي ٣.٦٠، يليه بعد التنظيمي بمتوسط ٣.٥٠، ثم بعد التناصفي بمتوسط ٣.٤٣ وأخيراً بعد التجاري بنسبة ٣.٤٢ . مما يوضح أن اهتمام الجامعات المصرية يتركز حول الجانب البيئي والتكنولوجي بدرجة أكبر ،

- معامل الارتباط بين درجات الحكومة الرقمية لإبعاد اليقظة الاستراتيجية طردية قوية بأعلى معامل ارتباط للبعد التناصفي ٩٣٨**. يليه البيئي ٨٨٧**. ثم التكنولوجي **٨٦٤، وأقل قيمة ارتباط للبعد التجاري ٨١٧**. وجميع المعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١)

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لدرجة التخصص لأعضاء هيئة التدريس (العلمي والأدبي والتدريسي) في مجال اليقظة الاستراتيجية وبابعادها التناصفي والتجاري والتكنولوجي والبيئي والتنظيمي والدرجة الكلية للاستبانة.

- كما أظهرت نتائج الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغير الدرجة العلمية (مدرس - أستاذ مساعد - أستاذ) في جميع مجالات اليقظة الاستراتيجية (الانتهاشي - التجاري - البيئي - التنظيمي) ماعدا المجال التكنولوجي فلا يوجد بين أعضاء هيئة التدريس بدرجاتهم المختلفة فروق دالة وقد يرجع ذلك إلى أن المجال التكنولوجي يعد متطلب أساسى لعضو هيئة التدريس

تصور مقترن

- وجدت نتائج المقارنات البعدية شيفية وفقاً لمتغير الدرجة العلمية (مدرس - أستاذ مساعد - أستاذ) بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ما يلي :

- المدرسين والأساتذة المساعدين لصالح الأخير للمجال التنافسي ، وال المجال التنظيمي .
- المدرسين والأساتذة في ضوء بعد التجاري لصالح الأساتذة .
- المدرسين والأساتذة المساعدين والأساتذة المساعدين للمجال البيئي.

٤- متطلبات تطبيق التصور المقترن

يتطلب تطبيق التصور المقترن ما يلي:

- الدعم المستمر والمتوافق من القيادات الجامعية لتذليل كافة الصعوبات وتوفير الموارد والدعم المعنوي.
- إيمان كافة القيادات الجامعية بأهمية بناء خطة تنفيذية تتبع من الخطة الاستراتيجية وتنوافق مع الإمكانيات والطموحات لجميع الأطراف والشركاء.
- الأخذ في الحسبان السياق الاجتماعي والثقافي للبيئة المحيطة بالجامعات والكليات، بما يساعد في التوصل إلى بدائل وحلول منطقية لأية معوقات تواجه تنفيذ المبادرات.
- التوافق حول ما توصلت إليه الخطة الاستراتيجية الأساسية للجامعة من أهداف ومبادرات تخدم أهداف الاحتياجات الرقمية لجامعة والكليات.
- الاستفادة من جميع أنواع التغذية الراجعة من فرق الخطة على مستوى الجامعة والكليات.
- التوازن في أبعاد الأداء الجامعي وفق مؤشرات القياس المدرجة بالخطة بما يساعد في متابعة الإنجازات المتحققة وتصحيح مسار الانحرافات في الأداء.
- دعم مشاركة جميع الأطراف ذات الصلة والمستفيدين، بما يدعم الرؤية التوافقية التي تراعي جميع الإمكانيات والموارد المتاحة.
- الارتكاز على الواقعية في إعداد الخطة ، بما يساعد في استيعاب المتغيرات المحيطة والتكيف مع المستجدات.
- توفير فرص التدريب للطلاب والموظفين وأعضاء هيئة التدريس على كيفية تحديد المنتجات أو التقنيات والعمل على تطويرها في ضوء أبعاد اليقظة الاستراتيجية.

تصور مقترح

- تعزيز دور مكاتب التقنية والابتكار والتسويق وتمكينها من استقطاب المواهب من ذوي الكفاءة العالية.

- التوسيع في إقامة المؤتمرات وورش العمل والمعارض التي تستهدف الصناعة وتنظيم مثل هذه الفعاليات.

٥- الصعوبات التي يمكن أن تواجه التصور المقترن
في حال تطبيق التصور المقترن، فإنه من التوقع أن تواجه عديد من الصعوبات، منها:
- غلبة الإدارة المركزية التي تعد من أبرز التحديات التي تعوق التحرك بمرؤنة تجاه الحكومة الرقمية.

- مقاومة بعض الأفراد لتطبيق الحكومة الرقمية نتيجة بعض الموروثات الثقافية التي تحض على عدم المخاطرة.

- صعوبة تطبيق الحكومة الرقمية، نظراً لأنها تتطلب إمكانات مادية وتقنية وبشرية مبدعة.

٦- آليات وإجراءات تنفيذ التصور المقترن:

- تطوير منظومة التشريعات واللوائح الحاكمة لإدارة عملية البحث العلمي .

- توفير المخصصات المالية الأولية للبدء في مشروعات وأنشطة التعليم الرقمي ، وجذب أموال لتمويل الجامعات

- تطوير الواقع الإلكتروني للجامعات والكليات بما يضمن توفير تعريف شامل عن الجامعات وأنشطتها البحثية والأكاديمية وخبرات أعضاء هيئة التدريس

- ضرورة إنشاء مدن بحثية تضم (كلية للدراسات العليا – معهد للبحوث التكنولوجية المتقدمة) بكل جامعة مصرية تعمل كبيت خبرة للمشروعات التنموية القومية القائمة على العلوم والتكنولوجيا والابتكار

- بناء نظام رقمي فعال لتقدير الأداء الأكاديمي والإداري للجامعات بمختلف كلياتها ووحداتها وأقسامها الأكademie والإدارية

- إنشاء مركز متخصص لتطوير الحكومة الرقمية بكل جامعة من خلال متابعتها بشكل دوري وفق منهجية واضحة ومؤشرات قياسية عالمية.

- اعتماد الحكومة الرقمية ، وتطويرها باعتبارها استراتيجية وطنية للأمن الرقمي وإدارتها، وفقاً للإطار القانوني لحماية البيانات

تصور مقترن

- عقد برامج تدريبية لبناء القدرات الرقمية للباحثين وأعضاء هيئة التدريس في مجال التعامل الرقمي والبحث العلمي والنشر لتحقيق التنافسية، وكذلك الموظفين والطلاب.

مراجع

- الأكلبي، عايض بن شافي. (٢٠١٩). العلاقة بين اليقظة الاستراتيجية وحكومة الجامعات السعودية وفق مضمون رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: دراسة تطبيقية على جامعة الشقرا. *مجلة جامعة الشقرا*، العدد الثاني عشر، محرم - سبتمبر، ص ص ١ - ٣٦.
- بصنوي ، محمد أحمد؛والغريب، هشام عبد الحفيظ. (٢٠١٤). *المرجع الحديث في الهندسة الإدارية*، جدة ، السعودية : مكتبة الملك فهد للنشر.
- بقة، الشريف؛ومحلب، فايزه. (٢٠١٥). تأثير التحليل البيئي كآلية من آليات اليقظة الاستراتيجية في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايتى برج بوعريريج وسطيف. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، جامعة قصدي مرباح - ورقلة، العدد الثاني، يونيو، ص ص ١٣١ - ١٥٩.
- بلعل، هاجر. (٢٠١٨). مساهمة اليقظة الاستراتيجية في تطوير المؤسسة: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر – مستغانم، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم.
- جقطة، سناء. (٢٠١٧). دور حوكمة الجامعة في تحسين جودة التعليم العالي من وجهة نظر الأطراف ذات الصلة: دراسة حالة جامعة سطيف. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف. الجزائر.
- الحدابي، داود عبد الملك، والعزيزي، محمود عبده حسن محمد. (٢٠١٩). مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات اليمينية: دراسة مقارنة بين الجامعات الخاصة والحكومية، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، المجلد الثاني عشر، العدد التاسع والثلاثون، ص ص ٣١ - ٦٢ .
- حليمي، لامية؛ودروازي، يسمين. (٢٠١٧). دور اليقظة الاستراتيجية في خلق الميزة التنافسية، *مجلة أبعاد اقتصادية*، مجلة علمية أكاديمية محكمة متخصصة، سنوية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، العدد السابع، الجزء الأول، ص ص ٦٠ - ٧٥ .
- خلفاوي، شمس ضيات. (٢٠١٧). تثمين نظام اليقظة الاستراتيجية لتنمية المنافسة بالمؤسسات. *مجلة دراسات وأبحاث* تصدر عن جامعة زيان عاشور بالجلفة بالجزائر، والمجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية تصدر عن السنبلاة للدراسات والتدريب والنشر بالأردن، السنة التاسعة، العدد السادس والعشرون، مارس، ص ٢٨٦ - ٣٠١ .

تصور مقترن

- خورشيد، معتز، وي يوسف، محسن. (٢٠٠٩). حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، منتدى الإصلاح العربي بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.
- الدهشان، جمال علي. (٢٠٢٠). تطبيق الحكومة الإلكترونية بجامعاتنا العربية، المبررات، المتطلبات، التحديات. *المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية*. تصدر عن مؤسسة بكره أحلى للقدرات الخاصة، بجمهورية مصر العربية.(٢) ٢، ص ص ٢٠ - ٤
- الدهشان، جمال علي؛ وجاد الله، باسم سليمان صالح. (٢٠٢٠). تصور مقترن لمتطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية بجامعة أسيوط في ضوء الثورة الصناعية الرابعة. *المجلة التربوية*. كلية التربية بجامعة سوهاج. العدد التاسع والسبعين. نوفمبر. ص ص ٢١٥ - ٢٢٤.
- الزهيري، إبراهيم عباس. (٢٠١٨). اليقظة الاستراتيجية مدخل لإدارة التميز لتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات التعليمية، *المجلة التربوية*، كلية التربية جامعة سوهاج، العدد ٥٢، إبريل، ص ص ١ - ٣١.
- سالم، جهاد. (٢٠٢٠). كورونا يضع التعليم الإلكتروني تحت المجهر ، *مجلة المال* ، مجلة مصرية اقتصادية يومية ، الصادرة يوم الثلاثاء ٢٨ يوليو ، متاحة على الرابط <https://almalnews.com>:
- طيب، عزيزة عبد الله. (٢٠١٨). دراسة تحليلية لمفهوم الحكومة الرشيدة ومتطلبات تطبيقها في الجامعات السعودية. *العلوم التربوية*. العدد الثاني. الجزء الثاني. إبريل. ص ص ١٨٤ - ٢٢٧.
- عباس، شيماء علي. (٢٠٢٠). تفعيل مبادئ الحوكمة بالجامعات المصرية لمواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة، *المجلة التربوية*، كلية التربية جامعة سوهاج، الجزء الأول، العدد السادس والسبعين، أغسطس، ص ص ٤٩٩ - ٥٣٢.
- عبد الحميد، جابر؛ كاظم، أحمد خيري. (٢٠٠٩). *مناهج البحث في التربية وعلم النفس*، القاهرة، دار النهضة العربية.
- عبد الفتاح، محمد عبد الفتاح محمد. (٢٠١٠). تطوير دور الجامعات في إطار نشر ثقافة حوكمة المؤسسات، ندوة قسم المحاسبة والمراجعة بعنوان: دور الجامعات في نشر ثقافة الحوكمة ووضع آليات لمكافحة الفساد المالي والإداري، المنعقدة يوم ٢٥ نوفمبر ٢٠١٠ ، كلية التجارة بجامعة عين شمس.
- العتيبي، تركي بن كديميس؛ القحطاني، غادة بنت فهد بن عبد الله. (٢٠١٥). اليقظة الاستراتيجية وأثرها على الأداء في مؤسسات التعليم العالي، دراسات عربية وإسلامية، تصدر عن جمعية

تصور مقتراح

الثقافة من أجل التنمية، مركز دراسات التراث وتحقيق المخطوطات، مصر، المجلد السادس، العدد الثالث عشر، إبريل، ص ص ٧٥ - ٢٤٢.

- عطوة، محمد إبراهيم؛ وعلي، فكري محمد السيد. (٢٠١٢). حوكمة النظام التعليمي: مدخل ل لتحقيق الجودة في التعليم. مجلة كلية التربية. جامعة المنصورة. العدد التاسع والسبعون. الجزء الثاني. مايو. ص ص ٤٤٩ - ٥٣٢.

- عطية، أفكار سعيد خميس. (٢٠١٧). تطوير الممارسات الإدارية لقيادات جامعة الإسكندرية في ضوء مفهوم اليقظة الاستراتيجية. مجلة كلية التربية، جامعة حلوان، العدد الأول، المجلد الثالث والعشرون، يناير، ص ص ٧٩٣ - ٩٠٣.

- عالي، إيمان. (٢٠١٥). الاتجاهات الحديثة للحكومة في قطاع التعليم العالي بالجزائر.. دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسويق جامعة مولاي الطاهر سعيدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسويق، الجزائر.

- قوجيل، نور العابدين. (٢٠١٢). دور اليقظة الاستراتيجية في ترشيد الاتصال بين المؤسسة ومحيطها.. دراسة ميدانية بوحدة مطاحن سيدي أرغيس - أم البوachi، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار بعنابة، الجزائر.

- الكسر، شريفة عوض. (٢٠١٨). دور تطبيق معايير الجودة الشاملة في تحقيق الحكومة الإدارية في الجامعات: دراسة تطبيقية على الجامعات الخاصة بالرياض. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية. جامعة بابل. العدد ٣٩. يونيو، ص ص ٤١٦ - ٤٣٠.

- محاط، أميرة. (٢٠١٤). أثر اليقظة الاستراتيجية في تحسين الأداء التسويقي دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر فرع ميلة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسويق، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر.

- محمود، زيد خوام. (٢٠١٧). اليقظة الاستراتيجية وتأثيرها في النجاح التنظيمي: بحث استطلاعي في شركة الفارس العامة وزارة الصناعة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد ٢٣، العدد ٩٦، ص ص ٢٠٣ - ٢٢٥.

- المفيز، خولة بنت عبد الله بن محمد. (٢٠١٨). تطبيق الحكومة في الجامعات السعودية الحكومية: تصور مقتراح، مجلة العلوم التربوية، تصدر عن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الخامس عشر، شوال، ص ص ١٩٩ - ٢٩٤.

- منظمة التعاون والتنمية في البلدان الاقتصادية. (٢٠١٠). مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر، منظمة التعاون والتنمية في البلدان الاقتصادية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

- نصبة، الأمين. (٢٠١٥). أهمية تطبيق مبادئ الحكومة في القطاع العام.. دراسة حالة بلدية قمار الوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد محمد لخضر بالوادي، الجزائر.
- هاشم، نهلة عبد القادر، وناصف، مرفت صالح. (٢٠١٧). القيادة الجامعية والبيقظة الاستراتيجية. المؤتمر السنوي الرابع والعشرون بعنوان قيادة التعليم وإدارته في الوطن العربي: الواقع والرؤى المستقبلية، في الفترة من ١٨ - ١٩ يناير. الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ص ص ١٩٧ - ٢٠٦.
- الهروط، العنود إبراهيم. (٢٠١٨). الاتجاهات نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجامعات الخاصة الأردنية وأثرها في تميز الأداء الجامعي: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

References:

- Abaslim, ugochukwu david and Edet, Lawrence I. (2015). E-Governance and Its Implementation Challenges in the Nigerian Public Service. *ACTA UNIVERSITATIS DANUBIUS*. Vol. 7, No. 1, pp 30 - 42.
- Cheri, Lawan and Abdullahi, Muhammad. (2018). E-GOVERNANCE: ILLUSION OR OPPORTUNITY FOR NIGERIAN UNIVERSITY'S ADMINISTRATION, *Global Journal of Political Science and Administration*, Published by European Centre for Research Training and Development UK, Vol.6, No.3, June, pp.33-43.
- Garg, Hemant (2016). Digital Governance. *International Journal of Humanities and Management Sciences (IJHMS)*. Vol 4, Issue 4, pp 371 – 374.
- Kasmi, Karima and Djalab Zohra. (2021). The Impact of Strategic Vigilance on E-management in the National Railway Transport Company (SNTF), *Journal of Information Technology Management*, 13(2), pp 202 – 230.
- Mahundu, Fabian G.(2015). E-Governance in the public sector: A case study of the central admission system in tanzania, A thesis submitted in fulfilment of the requirements for the *degree of DOCTOR OF PHILOSOPHY IN SOCIOLOGY*, Rhodes University, Tanzania.
- Melitski, James; Carrizales, Tony J.; Manoharan, Aroon; and Holzer, Marc (2011).Digital Governance Success Factors and Barriers to Success in Prague, *International Journal Of Organization Theory And Behavior*, vol: 14 No: 4, WINTER, pp451-472
- Öktem, M. Kemal; Kamil, Demirhan and Demirhan, Haydar.(2014). The Usage of E-Governance Applications by Higher Education Students, *Educational Sciences: Theory & Practice*, 14(5) pp 1925-1943

- Shrivastava, R. K. ; Raizada, A.K. ; Saxena, Neeta. (2014). Role of e-Governance to strengthen higher education system in India. *Journal of Research & Method in Education*. Vol: 4, Issue 2, Ver. I (Mar-Apr), pp 57-62.
- Suri, Gunmala and Kaur, Sarabjeet. (2013). A study on E-Governance Initiatives in Panjab University. 7th International Conference, EMANATE 2013, on ‘Education, Management and Technology’ held on February 2nd, 2013 at GJIMT, Phase II, Mohali, Punjab-INDIA. *GIAN JYOTI E-JOURNAL*. Vol: 3, Issue 2, Apr- Jun, pp 1 - 11.
- Talpur, fazia; Jafri, syed muhamad raza; Abdul aziz. (2014). E – Governance Model for Universities. *Journal of Computer Science of Newports Institute of Communications and Economics*. Vol, 5, Issue 2014, P4.

جــ موقع على الإنترنــت

- <http://www.ictp.org.eg/index.php/ar/2012-11-03-22-55-31/2012-11-08-08-40-50>
- <https://scu.eg/pages/eun>
- http://www.eksc.edu.eg/index.php?option=com_content&view=article&id=26&Itemid=165&lang=ar
- <http://www.eelu.edu.eg>

Activating the digital governance of Egyptian universities in light of the dimensions of strategic vigilance, a Suggested concept

Dr. Mostafa Ahmed Amin

Associate Prof. of Education
foundation Faculty of Education,
Damanhour University

Dr. Nagah Rahoma Ahmed

Associate Prof. of Education foundation
Faculty of Women,
Ain shamsUniversity

Abstract:

Presenting a proposed vision to activate digital governance in the light of the dimensions of strategic vigilance for Egyptian universities. The study used the descriptive approach and applied a questionnaire to faculty members at Ain Shams and Damanhour Universities, and reached the following results:

The dimensions of strategic vigilance have been largely achieved as follows: environmental, then technological, then organizational, then competitive, and finally commercial.

The correlation coefficient was strong between the degrees of digital governance and the dimensions of strategic vigilance, the highest correlation coefficient for the competitive dimension, and the lowest correlation value for the commercial dimension.

There are no statistically significant differences according to the degree of specialization of faculty members (scientific, literary, educational) in the field of strategic vigilance and its dimensions.

The results of the study showed that there were statistically significant differences between faculty members according to the degree variable (teacher - assistant professor - professor) in all areas of strategic vigilance except for the technological field.

The results of dimensional comparisons by degree variable found that there are statistically significant differences between the following:

Professors and associate professors in favor of the latter in the competitive and organizational areas.

Teachers and professors in the light of the commercial dimension in favor of professors.

Teachers, associate professors and professors for the benefit of associate professors in the environmental field.

Key words: Digital Governance for Universities , Strategic vigilance .

Received on: 8 /9 / 2021 - Accepted for publication on:16 /10 /2021- E-published on: 9/ 2021